دَورُ التَّفسيرِ المَوضوعيِّ في تأصيلِ مُشكلةِ النُّدْرة

إعداد

د. أيوب مصطفى دفع الله محمد

أستاذ مساعد بكلية القرآن الكريم

الجامعة الإسلامية / المدينة النبوية

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فالقرآن الكريم كلام الله ﷻ الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. لذا؛ فكان من أعظم صفاته وخصائصه الشمول والسعة والاستيعاب لكل ما قد يواجهه الإنسان في حياته، ففيه توجيه وإرشاد للحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وما جاء عاماً قامت السنة المطهرة بتوضيحه وبيانه

من خلال جملة عظيمة من الأحاديث الشريفة عن رسول الله ﷺ الذي أوتي جوامع الكلم، ولعل من أبرز القضايا التي أشار لها القران الكريم والتي لها مساس بحياة الإنسان ومعاشه هي الاقتصاد وكل ما يحيط به من قضايا، فقد جاء في محكم الآيات العظيمة إشارات اقتصادية كثيرة أطرت لمبادئ اقتصادية راسخة تعوزها البشرية في كل وقت وحين بل هي اليوم بأمس الحاجة لها أكثر من أي وقت مضى.

فالإنسان منذ وجد على هذه الحياة وهو يحاول ويعمل من أجل تحقيق حاجاته الأساسية، وتحقيق رغباته المتزايدة والمنطورة. وفي الإسلام كان الاهتمام بالفكر الاقتصادي، جلياً وواضحاً. ففي بداية نزول القرآن الكريم نجد قوله تعالى: ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَٰذَا الْبَيْتِ ۝٣﴾ [قريش: ٣]. فهذه الآية الكريمة تتحدث وتربط بين الأمن الاقتصادي: ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ﴾ [قريش: ٤] والأمن السياسي: ﴿وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ﴾ [قريش: ٤]. وذلك لأهمية الأمن الاقتصادي وتأثيره المباشر على كافة نواحي الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والعلمية.

في هذا القرن بدأت محاولات من بعض العلماء، والمفكرين لإبراز جوانب الاقتصاد الإسلامي، وقد اختلفت الآراء حول حقيقة المشكلة الاقتصادية، وأسبابها خاصة فيما يتعلق بالندرة والحاجات والاختيار.

سأحاول في هذا البحث التعرف على حقيقة مشكلة الندرة في القرآن الكريم من خلال دراسة الآيات المتعلقة بالمشكلة دراسة موضوعية.





أهمية البحث

(١) تتجلى أهمية التفسير الموضوعي في عصرنا أكثر مما تجلت في غيره، وذلك أننا نعيش عصر القضايا المتلاحقة، وإفرازات النشاط البشري والطارئ المعاش، والحق أنه ما من نوع من أنواع التفسير يمكن أن يوفر للباحث رتب الإحاطة والدرس الذي تحتاجه مشكلات الحياة والتأصيل العلمي مثل ما يوفره التفسير الموضوعي من قدرة على جمع أطراف موضوع البحث.

(٢) تظهر أهمية البحث في أنه سيقدم دراسة موضوعية تأصيلية ومقارنة حول طبيعة مشكلة الندرة وإيجاد توصيف وتأصيل من خلال التفسير الموضوعي.

(٣) دراسة أراء العلماء حول مشكلة الندرة دراسة تأصيلية والخروج بمفاهيم جديدة واضحة.

أسباب اختيار الموضوع:

ويعزو الباحث سبب اختياره لهذا الموضوع إلى حاجة الواقع الإسلامي المعاصر إلى دراسة تأصيلية متخصصة تتعلق بجوانب مشكلة الندرة من وجهة نظر قرآنية، وإلى حاجة مكتبة التفسير القرآني خصوصاً إلى دراسة موضوعية تحليلية تستقرئ آيات القرآن الكريم، والمنهج والأسلوب الذي اتبعه في تأصيل مشكلة الندرة.

أهداف البحث:

يهدف الباحث من خلال هذا البحث إلى عدة أمور:

(١) التعرف على أهم خصائص وأسباب مشكلة الندرة في القرآن الكريم.

(٢) محاولة تأصيل مشكلة الندرة تأصيلاً علمياً من خلال دراسة المشكلة دراسة موضوعية.

(٣) الكشف عن حقيقة علمية وهي: هل هناك وجود حقيقي للندرة المطلقة أو النسبية، أم أنها مجرد تقولات وأوهام برزت للوجود في ظل فكر الأنظمة المعاصرة، وما تبعها من ظلم واستعمار ونهب خيرات الدول الفقيرة.

(٤) هل المجتمع سيكون خالياً من مشكلة الندرة فيما لو حققنا التأصيل العلمي وطبقنا النظام الاقتصادي الإسلامي.

(٥) إظهار الحجة على الناس عامة والعلماء خصة على أن الإسلام بمصادره الأصلية هو الدين الوحيد الكفيل بهداية البشرية وإمدادها بكل المعارف الحقيقية والعلوم الصحيحة الثابتة التي لا يجانبها الصواب أبداً.

فروض البحث:

يفترض الباحث وجود مشكلة الندرة حتى ولو حصل التأصيل العلمي للمشكلة وطبقنا نظام الاقتصاد الإسلامي، ولكن يمكن للنظام الإسلامي أن يعالج هذه المشكلة بشكل أفضل من الأنظمة الأخرى.

الدراسات السابقة:

هناك الكثير من الكتابات التي حاولت عرض مشكلة الندرة ولكن بمنظور وضعي، وهناك كتب تتحدث عن مشكلة الندرة من حيث مفهومها وأركانها وخصائصها، وكذلك طرق علاجها في ظل الأنظمة المختلفة، وكذلك هناك بعض الكتاب في الاقتصاد الإسلامي حولوا التطرق لمشكلة الندرة. ومن أهم الكتابات التي عالجت موضوع مشكلة الندرة في الفكر الإسلامي هي:

١ ـ الدكتور عبد الله غانم في كتابه: المشكلة الاقتصادية ونظرية



الأجور في الإسلام. فقد عرض فيه الدكتور غانم مفهوم المشكلة الاقتصادية في النظام الإسلامي والرأسمالي والاشتراكي، وعرض أسباب وأركان المشكلة في هذه الأنظمة وكذلك طرق حلها في كل نظام. وكأن رأي الدكتور أنه لا وجود حقيقي للندرة في الاقتصاد، أنما السبب الرئيسي للمشكلة هو ظلم الإنسان وتعديه.

٢ ـ الباحث إبراهيم البطاينة في كتابه: الإسلام والمشكلة الاقتصادية، وهو عبارة عن أطروحة ماجستير، عرض فيه الباحث مفهوم وأركان المشكلة الاقتصادية في الأنظمة المختلفة. وتوصل الباحث إلى أن السبب الرئيسي في المشكلة الاقتصادية هي أفعال الإنسان بظلمه وسوء استخدامه للموارد. فالندرة في رأيه لا وجود لها.

٣ ـ الدكتور عبدالجبار السبهاني في كتابه: الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام. وقد قام السبهاني بدراسة مقارنة لطبيعة المشكلة الاقتصادية في ظل الأنظمة المختلفة، وعرض آراء المفكرين الإسلاميين حول الندرة والحاجات، وكانت له توجيهات وأفكار جديدة ومهمة، وأكد أن المشكلة الاقتصادية في التصور الإسلامي هي مشكلة سلوكية يتسبب فيها الإنسان بكسله وتقاعسه عن إعمار الأرض، مع اعترافه بوجود الندرة النسبية وتعدد حاجات المجتمع المسلم.

ولكنني بعد اطلاعي على بعض المؤلفات حول هذا الموضوع لم أجد كتاباً أو بحثاً يحمل نفس العنوان أو الموضوع يحاول تأصيل المشكلة من خلال القرآن الكريم، وربط المسلم بالمصطلحات الشرعية.

منهج وأسلوب البحث:

سأستخدم في هذا البحث المنهج الوصفي والتحليلي. حيث سأقوم بجمع المادة العلمية حول طبيعة مشكلة الندرة وأركانها، ثم تأصيل هذه الآراء تأصيلاً علمياً للوصول لتوصيف دقيق لطبيعة هذه المشكلة من خلال القرآن الكريم.

خطة البحث:

يشتمل البحث على مقدمة، وثلاثة فصول:

المقدمة: وتشتمل على الآتي:

(١) أهمية الموضوع.

(٢) أسباب اختيار الموضوع.

(٣) أهداف البحث.

(٤) الدراسات السابقة.

(٥) منهج وأسلوب البحث.

الفصل الأول: مفهوم التفسير الموضوعي

وفيه مباحث:

المبحث الأول: مفهوم التفسير الموضوعي في اللغة والاصطلاح.

المبحث الثاني: خصائص التفسير الموضوعي ومنهجه.

المبحث الثالث: أهمية التفسير الموضوعي في تأصيل العلوم.

الفصل الثاني: مشكلة الندرة في الاقتصاد الوضعي

وفيه مباحث:

المبحث الأول: خصائص وأسباب المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الوضعي.

المبحث الثاني: مفهوم ندرة الموارد في الاقتصاد الوضعي.

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في الموارد في الاقتصاد الوضعي.



الفصل الثالث: تأصيل مشكلة الندرة من خلال التفسير الموضوعي

وفيه مباحث:

المبحث الأول: دور التفسير الموضوعي في تأصيل مشكلة الندرة.

المبحث الثاني: مفهوم ندرة الموارد في الاقتصاد الإسلامي.

المبحث الثالث: تأصيل ظاهرة الندرة من خلال التفسير الموضوعي.

الخاتمة.





الفصل الأول
مفهوم التفسير الموضوعي

وفيه مباحث:

المبحث الأول: مفهوم التفسير الموضوعي في اللغة والاصطلاح.

المبحث الثاني: خصائص التفسير الموضوعي ومنهجه.

المبحث الثالث: أهمية التفسير الموضوعي في تأصيل العلوم.



المبحث الأول

مفهوم التفسير الموضوعي في اللغة والاصطلاح

إن معرفة مسمى الفن لغةً واصطلاحاً مما يساعد على الإلمام بمفردات الفن وعلى فهم مضامينه، ومن هذا المنطلق فقد درج العلماء قديماً وحديثاً على بيان معنى التسمية للفنون، فاقتداء بهم يقتضينا منهج البحث العلمي السليم قبل أن نبحث في مضامين هذا البحث، لا بد من التحليل لهذا المركب الإضافي الوصفي المكون من جزأين: (التفسير الموضوعي) كما سمي به غيره من الفنون مثل: أصول الفقه وأصول الحديث وأصول التفسير، ثم التحدث عن طرفيه وعن الإضافة بينهما، ثم عن المراد من هذا المركب بعد نقله وتسميته هذا الفن المدوّن.

أولاً: مفهوم التفسير لغةً واصطلاحاً:

التفسير في اللغة: التفسير مصدر على وزن «تفعيل» وفعله الثلاثي «فسر» يقال: فسر الشيء فسراً، والفعل الماضي من التفسير هو الرباعي «فسر». يقال: فسر الشيء تفسيراً، والجذر الثلاثي للكلمة هو: فسر، ومعناه: بيانِ شيءٍ وإيضاحِه[(١)].

قال ابن منظور في لسان العرب: الفسر: البيان، يقال: فسر الشيء فسراً، أي: أبانه، والفسر: كشف المغطى، والتفسير: البدل الذي يكشف به عن المرض[(٢)].

قال أهل البيان: التفسير هو أن يكون في الكلام لبس وخفاء فيؤتى

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٤/٥٠٤)، القاموس المحيط (٢/١١٠).

(٢) انظر: لسان العرب، مادة: فسر (٥/٥٥).

بما يزيله ويفسره[1].

ثانياً: مفهوم التفسير في الاصطلاح:

وردت عدة تعريفات للتفسير في الاصطلاح، منها ما ذكره الزركشي في البرهان بقوله: (علم يفهم به كتاب الله المنزل على نبيه ﷺ وبيان معانيه واستخراج أحكامه وحكمه)[2].

قال الزرقاني في مناهل العرفان: التفسير هو: علم يبحث فيه عن أحوال القرآن المجيد من حيث دلالته على مراد الله بقدر الطاقة البشرية[3]. وهذا التعريف ـ على الرغم من إيجاز عبارته ـ تعريف جامع مانع، يناسب المطلوب من الصياغة في مثل هذا المقام.

ثم شرح الزرقاني تعريفه هذا شرحاً وافياً، ثم بيَّن لنا سبب تسمية هذا العلم بذلك الاسم، ووجه اختصاصه بها دون بقية العلوم، فقال: «وسمي علم التفسير لما فيه من الكشف والتبيين، واختص بهذا الاسم دون بقية العلوم ـ مع أنها كلها مشتملة على الكشف والتبيين ـ لأنه لجلالة قدره، واحتياجه إلى زيادة الاستعداد، وقصده إلى تبيين مراد الله من كلامه، كان كأنه هو التفسير وحده، دون ما عداه»[4].

مفهوم الموضوعي في اللغة:

نسبة إلى الموضوع، أو مشتق من الوضع، والوضع أعم من الحط ومنه الموضع[5]، وهو جعل الشيء في مكان ما سواء كان ذلك لمعنى

---

(١) انظر: كتاب الكليات لأبي البقاء الكفوي ص٣٩٢.

(٢) انظر: البرهان في علوم القرآن (١/١٣).

(٣) انظر: مناهل العرفان في علوم القرآن (٢/٣٩٩).

(٤) انظر: مناهل العرفان في علوم القرآن (٢/٣٩٩).

(٥) انظر: المفردات في غريب القرآن ص٥٢٥.



الحط أو الخفض أو لمعنى الإلقاء والتثبيت في المكان، تقول العرب: ناقة واضعة: إذا رعت الحمض حول الماء، ولم تبرح، وقيل: وضعت تضع وضعية فهي واضعة[(١)]، ووَضَعَت الدّابّةُ وَضْعاً: أَسْرَعَت، ودابَّة حَسَنَةُ المَوْضُوع، وَضَعْتُ الحمل فهو موضوعٌ[(٢)].

الموضوع: هو المادة التي يبني عليها المتكلم أو الكاتب كلامه.

الموضع: اسم مكان، والوضع: جعل الشيء في مكان ما سواء كان ذلك بمعنى الحط أو الخفض[(٣)]، وهو على قسمين:

القسم الأول: وضع مادي حسي ومنه وضعه على الأرض بمعنى حطه وإلقائه وتثبيته عليها.

القسم الثاني: وضع معنوي ومنه الوضيع وهو الدنيء المهان الذليل الذي قعدت به همته أو نسبه فكأنه ملقى على الأرض موضوع عليها لا يفارقه موضعه الذي التصق به.

والقسمان يلتقيان على البقاء في المكان وعدم مغادرته وهذا المعنى ملحوظ في التفسير الموضوعي لأن المفسر يرتبط بمعنى معين وموضوع محدد من موضوعات القرآن الكريم يبقى فيه ولا يتجاوزه إلى غيره حتى يفرغ منه[(٤)].

قولهم: وضع العلم: اهتدى لأصوله وأوليائه والتفسير الموضوعي يتميز بالبحث عن أصول الموضوع وأوليائه من كتاب الله عن طريق منهج البحث الموضوعي المقرر عند أصحاب الاختصاص. فالاهتداء إلى أصل

---

(١) انظر: المفردات في غريب القرآن (١/٥٢٥).

(٢) انظر: بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ص١٥٧٨.

(٣) انظر: لسان العرب، مادة وضع (٥/٥٥).

(٤) المفردات في غريب القرآن (١/٥٢٥).

المسألة هي غاية من أعظم غايات التفسير الموضوعي ;لا يتوصل إليها إلا باستفراغ الجهد البشري من جمع أطراف أولها من كتاب الله والنظر والتدبر والمقارنة لبلوغ الغاية المطلوبة.

مفهوم الوضع في الاصطلاح:

عند المحدثين هو: الكلام المختلق والمكذوب على النبي ﷺ عمداً أو سهواً وهو باطل لا أصل له[(١)]. وعند علماء التفسير هو: القضية التي ترد في القرآن الكريم في مواطن متعددة وأساليب مختلفة تجمعها غاية واحدة[(٢)].

مفهوم التفسير الموضوعي اصطلاحاً:

عرّف العلماء التفسير الموضوعي تعريفات مختلفة تبعاً للهدف الذي يرمى إليه كل واحد منهم متأثرين بالأشكال والأنواع التي يميلون إليها في تحديد التفسير الموضوعي، ولكننا ندرك أن تأخر تناول هذا العلم إلى زمن قريب من أهم العوامل التي أسهمت في تعدد هذه التعريفات واختلافها. ومع ذلك فالجهد أخذ بالنضج في التأصيل والضبط. ومن التعريفات التي ذكرها العلماء في تعريف التفسير الموضوعي - من بين تعريفات عديدة -: أنه «الكشف الكلي عن مراد الله ﷻ في قضية قرآنية أو في سورة من القرآن بحسب الطاقة البشرية»[(٣)]. ومن ذلك التعريفات أيضاً: هو النظر للمفردة القرآنية أو القضية بمجموع القرآن الكريم وذلك عن طريق جمع الآيات المتعلقة بموضوع واحد أو قضية واحدة من خلال سورة أو أكثر والإفادة منها بعد دراستها وربطها بالموضوع المراد تتبعه[(٤)].

---

(١) انظر: تدريب الراوي للسيوطي (١/٢٧٤).

(٢) انظر: المدخل إلى التفسير الموضوعي ص٢٩.

(٣) انظر: دراسات في القرآن الكريم: التفسير الموضوعي، محمد عبدالسلام أبو النيل، القاهرة: دار الفكر الإسلامي، ط٢، ١٩٨٧.

(٤) انظر: القول المبين، د. عبدالشافي أحمد علي الشيخ ص١٢٤.



١ ـ ومن ذلك ما عرفه عبدالستار بقوله: هو جمع الآيات الكريمة ذات المعنى الواحد ووضعها تحت عنوان واحد والنظر فيها بما يؤلف منها موضوعاً واحداً مستخرجاً من الآيات الكريمة على هيئة مخصوصة[1]. والملاحظة هنا أنه يشير إلى المنهج والنوع ولم يشر باعتباره علماً قائماً بذاته ولم يشر إلى الوحدة الموضوعية في السورة.

٢ ـ تعريف الدكتور عبدالجليل عبدالرحيم حيث عرفه بقوله: هو المنهج الذي يتخذه المفسر سبيلاً للكشف عن مراد الله من خلال الموضوعات التي طرحها والقضايا التي يعالجها توضيحاً لهداية القرآن وتجلية لوجوه إعجازه»[2].

٣ ـ تعريف الدكتور أحمد رحماني حيث قال: منهج مستحدث في دراسة القرآن يستهدف سبر أغوار الموضوعات المختلفة من خلال تفسير سور القرآن باعتبارها كلًّا موحداً يعبر عن موضوع واحد أو من خلال تفسير آيات جمعت لبناء موضوع تشكل الآيات عناصره الأساسية والغرض فيهما هو الخروج بتصور سليم حول الموضوع أو نظرية علمية فيه[3].

وأما التفسير الموضوعي، بمعناه العام: هو تفسير وكشف عن الأفكار والمواضيع، سواء أكان مجالها القرآن كله أو جزءاً خاصاً منه هو السورة، أي: أن مفهوم الموضوعية في التفسير الموضوعي يتمحور حول الفكرة أو «معطى النص»، لا العبارة والنص نفسه فحسب!

وبناءً على ما تقدم من هذه التعريفات فيمكننا تعريف التفسير الموضوعي باعتبارات عدة، منها:

---

(١) انظر: المدخل إلى التفسير الموضوعي، عبدالستار فتح الله سعيد ص ٣٣.
(٢) انظر: التفسير الموضوعي بين دفتي الميزان ١/٣٤.
(٣) انظر: مصادر التفسير الموضوعي ص ٢٦.

١ ـ مفهوم التفسير الموضوعي باعتباره علماً من العلوم:

نظراً لحداثة التفسير الموضوعي ولقلة عدد العلماء المهتمين به خاصة في بداياته الأولى وجدنا أنهم اختلفوا حول التعريف الجامع المانع لهذا العلم التفسيري.

فذكر العلماء تعريفات متعددة للتفسير الموضوعي منها ما هو شارح لمنهجه أكثر منه تعريف له، ومنها ما هو مقتصر على بعض سماته دون البعض، ومنها ما هو قريب من التفسير المراد فكانت التعريفات على ما يلي:

١ ـ تعريف الدكتور مصطفى مسلم حيث قال: علم يتناول القضايا حسب المقاصد القرآنية من خلال سورة أو أكثر[١].

٢ ـ هو علم في موضوع لفظي أو معنوي من كتاب الله أو بعضه من حيث مراد الله بحسب الطاقة البشرية[٢].

٣ ـ تعريف التفسير الموضوعي هو: علم يبحث في القرآن الكريم بقصد تركيب صورة قرآنية شاملة حول موضوع ما من الموضوعات القرآنية سواء أكان ذلك لإبرازها في ذاتها أم لمعالجتها في الواقع بحسب الطاقة البشرية.

شرح التعريف:

«علم» يفيد أن التفسير الموضوعي واحد من العلوم الشرعية المتعلقة بالقرآن الكريم وأنه من قبيل التصديقات.

«موضوع» ما يخرج التفسير التحليل وغيره لأنه لا يبحث الموضوعات

---

(١) انظر: مباحث في التفسير الموضوعي، د. مصطفى مسلم ص١٦.
(٢) انظر: فيض الرحمن في التفسير الموضوعي للقرآن، للدكتور توفيق علوان، ص٤٣، مكتبة الرشيد.



القرآنية بل يلتزم تركيب الآيات والسور على ما هي عليه في المصحف بحسب الطاقة البشرية.

ويرد على هذا التعريف: أن التفسير الموضوعي هو علم يبحث فيه ولم يذكر ذلك التعريف بل بدأ بالمنهج، فقال: منهج تفسيري ففرق بين التعريف ومنهج البحث.

لم يذكر فيه أنه علم وهذا البدء ضرورة لتعريف التفسير وذلك لإطباق السلف والخلف على تعريف التفسير عموماً بأنه «علم»[1].

٢ ـ مفهوم التفسير الموضوعي باعتبار منهجه:

أما التعريفات بالمفهوم فتركز على مبدأ التفسير المنهجي، نجد من ذلك مثلاً القول بأنه «المنهج الذي يتخذه المفسر سبيلاً للكشف عن مراد الله من خلال المواضيع التي يطرحها والقضايا التي يعالجها، توضيحاً لهداية القرآن، وتجلية لوجوه إعجازه»[2]، أو القول بأنه «منهج مستحدث في تفسير القرآن يوظف لسبر أغوار الموضوع من خلال القرآن كله أو سورة منه للخروج بتصور حوله أو نظرية فيه»[3].

ومفهوم التفسير الموضوعي هو: منهج تفسيري يبحث في القرآن الكريم بقصد تركيب صورة قرآنية شاملة حول موضوع ما من الموضوعات التي طرقها القرآن الكريم، سواء أكان ذلك لإبرازها في ذاتها، أم لمعالجتها في الواقع.

---

(١) انظر: فيض الرحمٰن في التفسير الموضوعي للقرآن، للدكتور توفيق علوان، ص٣١، مكتبة الرشيد.

(٢) انظر: الوحدة الموضوعية في القرآن الكريم، محمد محمود حجازي، القاهرة: دار الكتب الحديثة، ط١، ١٩٧٠.

(٣) انظر: التفسير الموضوعي بين النظرية التطبيق، صلاح عبدالفتاح الخالدي، ص٤٢ ـ ٤٣، الأردن: دار النفائس، ط١، ١٩٩٧م.

وعرفه الدكتور إقبال بقوله: التفسير الموضوعي منهج في تناول الموضوع القرآني حسب مقاصده المعتبرة من خلال استقراء الآيات الواردة فيه، وفي ما يتصل به، وجمعها وتحليلها من أجل بيان دلالته المتكاملة[(١)].

وعلى هذا، يمكن أن نقول بأن مفهوم التفسير الموضوعي للقرآن يقوم على عنصرين رئيسيين:

الأول: (الكلية) فالذي يميز التفسير الموضوعي هو ذلك النظر الكلي المتجاوز لجزئيات موضوعه ومفرداته إلى الرؤية الكلية المتحصِّلة من هذه الجزئيات.

الثاني: (القضية) أو الموضوع، فالذي يعني المفسر الموضوعي في المحل الأول هو المعاني والأفكار المنبثقة عن الآيات القرآنية، أما الألفاظ أو التراكيب اللفظية فلا تعنيه إلا بما هي دالة ومرشدة إلى ذلك الفهم الكلي.

وبناءً على هذا يمكن تحديد مفهوم التفسير الموضوعي للقرآن بأنه: «الكشف الكلي عن مراد الله ﷻ في قضية قرآنية بحسب الطاقة البشرية»[(٢)].

وعرفه بعضهم[(٣)] بأنه: دراسة موضوعية لموضوع من موضوعات الحياة العقائدية، أو الاجتماعية أو الاقتصادية، أو الكونية المتجهة إلى دراسة تقييمية من زاوية قرآنية للخروج بنظرة قرآنية بصدده[(٤)]. ويشدد أصحاب هذا القول على ضرورة الربط بالواقع أو المعالجة لقضايا حياتية.

---

(١) انظر: المرتكزات الأصولية والمنهجية للتفسير الموضوعي د. محمد إقبال عروي ص٩.

(٢) انظر: منهجية البحث في التفسير الموضوعي للقرآن الكريم، زياد خليل محمد الدغامين، عمان: دار البشير، ط١، ١٩٩٥م.

(٣) منهم: (باقر الصدر). انظر: مناهج التفسير الموضوعي وعلاقتها بالتفسير ص١٤.

(٤) انظر: المصدر السابق ص١٤.



فيعرفونه بأنه نقل بدايات القرآن إلى ما يشغل الإنسان على ظهر الأرض حتى لا تكون آيات القرآن بمعزل عن واقع الناس وحياتهم.

وقيل: هو تفسير للواقع حيث يجتهد الباحث فيه من إسقاط النصوص، وتفسيرها على الواقع وحل مشكلاته ومعالجة قضاياه والتنظير لمستقبله.

ويقول الدكتور صلاح الخالدي: المفسر في التفسير الموضوعي يبدأ من الواقع الذي يعيش فيه، ويدرك حاجات الأمة، والإنسانية في عصره ... ويحسن تشخيصها، واستيعابها ثم يتوجه إلى القرآن ليتفاعل معه، ويتعلم منه، ويعرف رأيه في هذه الحاجات، والقضايا الواقعية المعاصرة.

فالباحث في التفسير الموضوعي دائم الربط بين الواقع الذي تعيشه الأمة وبين القرآن، وهو يريد إصلاح الواقع على هدي موضوعات القرآن، ويدرك الأبعاد الواقعية للموضوعات القرآنية.

فالمفسر في التفسير الموضوعي يقدم للمسلمين فكراً وحضارة وحلولاً قرآنية لمشكلات واقعية وحقائق قرآنية عن قضايا اجتماعية وحضارية[1].



(١) انظر: التفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق، صلاح عبدالفتاح الخالدي، ص٤٢ - ٤٣.

المبحث الثاني
خصائص التفسير الموضوعي ومنهجه

أولاً: خصائص التفسير الموضوعي:

١ ـ هو تفسير يرتبط لمعنى معين أو هو موضوع محدد من موضوعات القرآن الكريم.

٢ ـ هو تفسير يتميز بعدم عرض النتائج قبل الانتهاء من جمع أطراف الأدلة وهضمها واستيعابها.

٣ ـ هو تفسير يستخلص الأفكار من بين ثنايا الآيات المتفرقة وكأنها فكرة مبتكرة لا سابقة لها.

٤ ـ هو تفسير يعتمد على عمق النظرة والتدبر والموافقة بين الأفكار المتباعدة في الموضوع وعرضها كرد على شبهة أو كدعوة للهداية.

٥ ـ هو تفسير يقوم على رحى الأفكار والعناصر لبنة فوق أخرى حتى تتكامل الفكرة كأنها بناء محكم.

٦ ـ هو تفسير واقعي لا يتخيل الموضوعات ودوره هجوم دفاعي إيماناً بحسب الظروف العصيبة التي خاضها ويخوضها الإسلام في العصر الراهن.

ثانياً: منهج التفسير الموضوعي:

أنواع مناهج البحث في التفسير الموضوعي تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

١ ـ المفردة القرآنية: والمراد به دراسة دلالة المفردات القرآنية داخل القرآن الكريم وفي حدوده فحسب ويوجد هذا النوع من التفسير يوجد جذوره في علم الوجوه والنظائر.



والتعريفات باعتبار المنهج دارت على استقراء الآيات القرآنية المتعلقة بموضوع واحد باعتباره الأداة الأساسية للتفسير الموضوعي للقرآن. فمن ذلك تعريفه بأنه: «أن تجمع الآيات التي في الموضوع الواحد، ولو كانت في سور شتى، وتؤخذ منها العبرة»[١].

٢ ـ السور القرآنية: التداخل بين الموضوع والموضوعية فالموضوعية تعني أن يكون هناك موضوع أو قضية قيد الجدل والنزاع ثم تأتي الآيات القرآنية لتأخذ بزمام المبادرة في تقرير الأحكام، وإحقاق الحق، ونسخ صور الوهم والباطل من الأذهان[٢]. ويمكن تحديد مفهوم التفسير الموضوعي للسورة بأنه «النظر الخاص في السورة القرآنية من حيث كليتها ونظمها، لا من حيث الدلالات التفصيلية لآياتها»[٣]. أو تعريفه بأنه «جمع الآيات المتفرقة في سور القرآن المتعلقة بالموضوع الواحد لفظاً أو حكماً، وتفسيرها حسب المقاصد القرآنية[٤].

٣ ـ الموضوعات القرآنية: التفسير الموضوعي بالنظر إلى القرآن كاملاً يدخل فيه ضمناً التحليل الموضوعي والمقال التفسيري[٥]. أو «أن تختار موضوعاً من المواضيع التي يتناولها القرآن الكريم فتجمع الآيات والسور التي وردت بشأنه على نحو يضم أجزاءها ويجمع متفرقها، ويربط بعضها ببعض، فتكتمل بذلك صورة الموضوع، إذ إن القرآن يفسر بعضه بعضاً»[٦].

---

(١) انظر: دراسات في التفسير الموضوعي للقرآن الكريم، الألمعي، زاهر بن عواض، ص١٦، الرياض: مطابع الفرزدق.

(٢) انظر: التعبير الموضوعي بين دفتي الميزان، د. عبدالجليل ص١٢.

(٣) انظر: التفسير الموضوعي د. سامر رشواني ص٩.

(٤) انظر: التفسير الموضوعي والفلسفة الاجتماعية في المدرسة القرآنية، محمد باقر الصدر، بيروت: الدار العالمية، ط١، ١٩٨٩.

(٥) انظر: فيض الرحمٰن في تفسير القرآن في التفسير الموضوعي للقرآن، د. توفيق علوان ص٢٦٨.

(٦) انظر: المنهج البنائي في التفسير، محمود البستاني، بيروت: دار الهادي، ط١، ٢٠٠١م. وتفسير القرآن بالقرآن: أصوله ومنهجه، عبدالمقصود عبدالهادي جعفر، دكتوراه: آداب، القاهرة، ١٩٨٥.

المبحث الثالث

أهمية التفسير الموضوعي في تأصيل العلوم

وتتجلى أهمية التفسير الموضوعي في عصرنا أكثر مما تجلت في غيره، وذلك أننا نعيش عصر القضايا المتلاحقة، وإفرازات النشاط البشري والطارئ المعاش، والحق أنه ما من نوع من أنواع التفسير يمكن أن يوفر للباحث رتب الإحاطة والدرس الذي تحتاجه مشكلات الحياة والتأصيل العلمي مثل ما يوفره التفسير الموضوعي من قدرة على جمع أطراف موضوع البحث[1]، ويمكن تلخيص أجدر جوانبها في الأمور التالية:

الأول: إبراز وجوه جديدة من إعجاز القرآن الكريم، فكلما جَدّت على الساحة أفكار جديدة ـ من مُعطيات التقدم الفكري والحضاري ـ وجدها المفسر جلية في آيات القرآن لا لبس فيها ولا غموض بعد تتبع مواطن ذكرها في القرآن، فيسجل عندها سبق القرآن إليها، ويدلل بذلك على كونه كلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وأنه الذي لا تنقضي عجائبه ولا تنتهي غرائبه ودلائل إعجازه.

الثاني: التأكيد على أهمية تفسير القرآن بالقرآن، الذي هو أعلى وأجلّ أنواع التفسير، إذ قد يوجد من لا يلجأ إلى القرآن عند إرادة إيضاحه وتفسيره لقصور فيه أو تقصير منه، وبالتفسير الموضوعي ندرك أهمية هذا اللون من التفسير فتزداد عنايتنا به، وتتعاضد جهودنا لبيانه، فَنُكفى بذلك الوقوف عند كثير من مشكل القرآن أو مواطن الخلاف بين علماء الأمة في

(١) انظر: التفسير الموضوعي، د. عبدالحميد غانم ص٢١.



تفسير آياته، لورود ما يوضح المراد ويشفي العليل ويروي الغليل بالقرآن نفسه.

الثالث: التفسير الموضوعي يشكل عاملاً مهماً في رسم الحلول لمشكلات المسلمين المعاصرة ويساعد في تقديم هذه الحلول على أساس القرآن الكريم سواء أكانت هذه الحلول في مجال العلوم الاجتماعية أم العلوم الاقتصادية أم العلوم السياسية إلى غير ذلك من مجالات الواقع البشرية.

الرابع: يعطي التفسير الموضوعي الفرصة للعلماء المسلمين بتأصيل الكثير من العلوم الإنسانية والطبيعية والحضارية المختلفة تأصيلاً قرآنيًا شرعيًا تكون لها شخصيتها وهويتها الإسلامية.

الخامس: إن تجدد حاجة البشرية، وبروز أفكار جديدة على الساحة الإنسانية وانفتاح ميادين للنظريات العلمية الحديثة لا يمكن تغطيتها ولا رؤية الحلول لها إلا باللجوء إلى التفسير الموضوعي للقرآن الكريم. إذ عندما نجابه بنظرة جديدة أو علم مستحدث فإننا لا نقدر على تحديد الموقف من هذا العلم وتلك النظرية وحل المشكلة القائمة، وبيان بطلان مذهب إلا عن طريق تتبع آيات القرآن، ومحاولة استنباط ما يجب نحو كل أولئك.

إن جمع أطراف موضوع ما من خلال نصوص القرآن والسنة يمكن الباحث من القيام بدور اجتهادي للتوصل إلى تنظير أصول لهذا الموضوع، وعلى ضوء هدايات القرآن ومقاصده نستطيع معالجة أي موضوع يَجدّ على الساحة.

السادس: إثراء المعلومات حول قضية معينة. غالباً ما يُطرح موضوع أو قضية أو فكرة أو مشكلة للبحث ويبقى أيُّ من ذلك محتاجاً إلى إشباع البحث ومزيد الدراسة، ويتم تحقيق ذلك من خلال التفسير الموضوعي

بحيث تتبين لذوي الشأن أدلة جديدة، ورؤى مستفيضة، وتفتيق لشيء من أبعاد القضية المطروحة.

السابع: تأصيل الدراسات الحديثة أو تصحيح مسارها:

لقد نالت بعض علوم القرآن حظاً وافراً من البحث والدراسة، إلا أن هناك علوماً أخر جديدة برزت تحتاج إلى تأصيل بضبط. مسارها حتى يؤمن عثارها مثل علم الاقتصاد خاصة ـ مشكلة الندرة ـ فقد كثر الكاتبون حوله إلا أنه بحاجة ماسة إلى ضبط قواعده وبيان الأحكام الشرعية ما خفي عنه، ولا يكون ذلك إلا عبر دراسة موضوعية لآيات القرآن وهداياته في هذا المجال.

وهناك علوم ودراسات قائمة منذ القدم لكن المسار الذي تنتهجه يحتاج إلى تصحيح وتعديل، وإعادة تقويم، كعلم الاقتصاد، ولن يتم تعديلها وتقويم مثل هذه العلوم إلا بطريق استقصاء منهج القرآن في عرضها ودراستها...[1].



(١) انظر: دراسات في التعبير الموضوعي، الألمعي ص١٦، الفتوحات الربانية في التفسير الموضوعي للآيات ص٢٢٢.



الفصل الثاني
مشكلة الندرة في الاقتصاد الوضعي

وفيه مباحث:

المبحث الأول: خصائص وأسباب المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الوضعي.

المبحث الثاني: مفهوم ندرة الموارد في الاقتصاد الوضعي.

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في الموارد.

المبحث الأول
خصائص وأسباب المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الوضعي

مدخل:

تعريف علم الاقتصاد في النظام الوضعي: هو علم يبحث في تنظيم وتوزيع الموارد المحدودة ذات الاستعمالات المختلفة على الأهداف المتعددة[1]. أو هو العلم الذي يدرس السلوك الإنساني كعلاقة بين الأهداف وبين وسائل نادرة ذات استعمالات بديلة[2].

أو هو: (العلم الذي يختص بدراسة وتنظيم استغلال الموارد الاقتصادية بهدف تحقيق القدر الأكبر من الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق توزيع الموارد المحدودة لإنتاج السلع بالشكل الذي يضمن الوصول برغبات المجتمع إلى أقصى حدٍّ ممكن من الإشباع[3]. تظهر المشكلة الاقتصادية إما في صورة ندرة، أو عدم استخدام أمثل للموارد، أو تعدد الحاجات.

أولاً: مفهوم الاقتصاد في كتب اللغة:

يقول الجوهري[4] في الصحاح: «يقال: فلان مقتصد النفقة، والقصد

---

(١) انظر: أصول الاقتصاد، د. أحمد أبو إسماعيل ص١٢، دار النهضة العربية. كتاب الاقتصاد في الإسلام، أسسه، وأنظمته، ورعايته (محاضرات في افتتاح الموسم الثقافي بإمارة دبي، مجلة الأزهر).

(٢) انظر: المدخل إلى النظرية الاقتصادية، د. أحمد عبدالعزيز النجار ص١٨.

(٣) انظر: أسس الجغرافيا الاقتصادية، د. علي هارون ص٥٩. دار الفكر العربي ٢٠٠١.

(٤) الجوهري: أبو النصر إسماعيل بن حماد الجوهري مؤلف كتاب صحاح اللغة، يعده العلماء بمنزلة صحيح البخاري بالنسبة لعلم اللغة، توفي سنة ٣٩٤هـ، ولم يعرف تاريخ ميلاده. انظر ترجمته في: كتاب الضوء اللامع، السخاوي (٧٩/١٠).



العدل، والقصد بين الإسراف والتقتير»[1]. ويقول الراغب الأصفهاني[2]: وإلى هذا النحو من الاقتصاد أشار بقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمْ يُسْرِفُواْ وَلَمْ يَقْتُرُواْ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا ۝٦٧﴾ [الفرقان: ٦٧]، وهو النوع الأول من أنواع الاقتصاد وهو بين الإفراط والتفريط، أو بين الإسراف والبخل[3].

والفيروزآبادي[4] صاحب القاموس يوضح النوع الثاني لكلمة اقتصاد وهو الاتجاه والأم ـ بفتح الهمزة ـ حيث يقول «القصد: الأم، والقصد: استقامة الطريق»[5]، وهذا شاعر عربي أموي يمدح غلاماً له حيث يقول[6]:

ومنفق مشفق إذا أنا أسرفت وبذرت فهو مقتصد[7]

وكلمة اقتصاد في معجم الاقتصاد الإسلامي تأتي من القصد، وهو الاعتدال والتوسط في الإنفاق، أي: التوسط بين الطرفين[8].

---

(١) انظر: مختار الصحاح (٢٢/٥) نشر دار الكتاب العربي سنة ١٣٧٧هـ.

(٢) الأصفهاني: هو الإمام الحسين بن محمد الأصفهاني أديب لغوي فقيه عاش ببغداد ألف كتباً عديدة في التفسير والأدب والبلاغة واللغة وأشهرها المفردات في غريب القرآن، محاضرات الراغب، توفي سنة ٥٠٢هـ. انظر ترجمته في: كتاب الضوء اللامع، السخاوي (٧٩/١٠).

(٣) انظر: المفردات في غريب القرآن ص٤٠٤، نشر الحلبي سنة ١٣٨١.

(٤) الفيروزآبادي: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي مؤلف كتاب القاموس في اللغة وغيره من المؤلفات، شافعي المذهب تولى القضاء بزبيد وله رحلات واسعة للحجاز كتب فيها كتابه. الشهير المغانم المطابة في تاريخ طابة، أي: المدينة المنورة، وتوفي في زبيد سنة ٨١٧هـ. (انظر ترجمته في: كتاب الضوء اللامع، السخاوي (٧٩/١٠)، وولد سنة ٧٢٩هـ.

(٥) انظر: القاموس المحيط (٣٤٠/٢) نشر الحلبي ١٣٧١هـ.

(٦) انظر: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري آدم ميتز ترجمة عبدالهادي أبو ريدة، نشر دار الكتاب العربي طبعة رابعة سنة ١٣٨٧هـ، (٣٠٩/١).

(٧) انظر: ثمار القلوب في المضاف والمنسوب للثعالبي ص٢٣٠.

(٨) انظر: المعجم الاقتصادي الإسلامي، د. أحمد الشرباصي ص٣٦٢، دار الجيل ١٩٨١/١/١٤م.

ثانياً: تعريف المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الوضعي:

يمكن تعريف المشكلة الاقتصادية بأنها (عدم قدرة المجتمع على إشباع جميع احتياجاته البشرية من السلع والخدمات في ظل ندرة الموارد ووسائل الإنتاج)[1]، أما الذي يختلف فهو طريقة حلها وعلاجها والتعامل معها. أو حدة هذه المشكلة وآثارها السلبية[2].

فالمشكلة الاقتصادية تتمثل ببساطة في الندرة النسبية، للموارد الاقتصادية المتاحة على اختلاف أنواعها، ومهما بلغت أحجامها فهي موارد محدودة في كل دولة إذا ما قورنت بالحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة باستمرار[3]. وتعرف المشكلة الاقتصادية ـ أيضاً ـ بأنها (عدم مقدرة المجتمع على تلبية حاجات أفراده التي تتميز بأنها غير محدودة ومتزايدة ومتجددة ومتداخلة وذلك بسبب الندرة النسبية للموارد الاقتصادية)[4].

ونختار تعريف المشكلة الاقتصادية بأنها: عدم قدرة المجتمع على تلبية كل احتياجاته ورغباته اللانهائية من السلع والخدمات المحدودة. مما يدفعه إلى الاختيار. فهذا التعريف يحتوي على كل أركان المشكلة الاقتصادية. وهي ندرة الموارد ولانهائية الحاجات والاختيار.

مفهوم المشكلة في الاقتصاد الوضعي:

الرأسمالية ترى: أن المشكلة الاقتصادية هي قلة الموارد الطبيعية

---

(١) انظر: مبادئ الاقتصاد الجزئي، د. السيد محمد السريتي ص٣٠. الدار الجامعية ط١، ٢٠٠٤م.

(٢) انظر: أساسيات علم الاقتصاد، د. محمود يونس محمد. ص٣٩. الدار الجامعية ـ ١٩٨٥م.

(٣) انظر: مفاهيم ونظم اقتصادية، د. إسماعيل عبدالرحمن. ص٣٢. عمان، دار وائل ٢٠٠٥م.

(٤) انظر: مبادئ الاقتصاد الجزئي، د. يعقوب سليمان. ص٤٠، ط١ دار المسيرة ١٩٩٩م.



نسبياً، نظراً إلى أن الطبيعة محدودة، فلا يمكن أن يزاد في كمية الأرض التي يعيش فيها الإنسان، ولا في كمية الثروات الطبيعية المتنوعة المخبوءة فيها، فالمشكلة في رأي الرأسمالية هي: أن الموارد الطبيعية لا تستطيع أن تواكب المدنية، وتضمن إشباع جميع ما يستجد خلال التطور المدني من حاجات ورغبات، أما الماركسية: إن المشكلة الاقتصادية دائماً هي مشكلة التناقض بين شكل الإنتاج وعلاقة التوزيع[1]. أما المشكلة بالمعنى العام هي استخدام وسائل نادرة نسبياً، لتحقيق أهداف متعددة من بين الأهداف الممكن تحقيقها، ومن ثم توجد المشكلة الاقتصادية إذا قامت ندرة في الوسائل أو الموارد، مما يقتضي اختياراً للأهداف التي يجب تحقيقها، وعلى هذا فإن الندرة والاختبار هما وجها المشكلة الاقتصادية[2].

طبيعة المشكلة الاقتصادية:

تتمثل المشكلة الاقتصادية في أي مجتمع، مهما كان نظامه الاقتصادي أو السياسي، في كيفية توزيع الموارد النادرة بين الاستعمالات المختلفة، ذلك أن الموارد المتاحة في أي مجتمع لن تكفي باستمرار لتلبية وإشباع الاحتياجات البشرية المتعددة، أي: أنه يمكن تحليل عناصر المشكلة الاقتصادية إلى ثلاثة عناصر أساسية؛ أولها: يتمثل في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية، والثاني: يتمثل في تعدد الحاجات البشرية، والعنصر الثالث: يتمثل في الاختيار وتتميز المشكلة الاقتصادية بصفة عمومية فهي تواجه الفرد كما تواجه الجماعة. بل هي تواجه كل المجتمعات سواء كانت متقدمة أو متخلفة... زراعية أم اقتصادية... رأسمالية أم اشتراكية[3].

---

(١) انظر: اقتصادنا، محمد الصدر (٣٠٦/١، ٣٠٧).

(٢) انظر: علم الاقتصاد، سعد ماهر حمزة، ص٨ ـ ٩.

(٣) مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي وبعض تطبيقاته، د. سعاد إبراهيم صالح ص١٤٠، دار عالم الكتب، الرياض.

ثالثاً: خصائص وأسباب المشكلة الاقتصادية في النظام الوضعي:

وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

(أ): أن المشكلة الاقتصادية مشكلة عامة:

تعني العمومية أن مشكلة الندرة موجودة قديماً وحديثاً وتعني أخيراً أنها ذات بعد مكاني بحيث تمتد إلى كل الأماكن ولا ينفرد بها مكان دون آخر كما لا يفتقر إليها مكان دون آخر.

(ب): أن المشكلة الاقتصادية مشكلة أبدية دائمة:

وهو ما يتفق مع تفسير العمومية بأنها تنطبق على كل العصور والأزمنة، وبيان ذلك أن الإنسان منذ خلقه الله تعالى وما ينتج عن ذلك من مجتمعات تواجه وستواجه مستقبلاً هذه المشكلة طالما تنوعت حاجاته وتطورت وتجددت.

(ج): أن المشكلة الاقتصادية مشكلة اختيار وتخصيص:

تظهر هذه الخصيصة بسبب محدودية الموارد وعدم محدودية الحاجات بحيث تظل دائماً الحاجات أكثر من الموارد وهو ما يترتب عليه وجوب تضحية الفرد أو المجتمع ببعض الحاجات مقابل إشباعه، لبعض الحاجات الأخرى والأكثر أهمية، وعملية التضحية هذه تستوجب المقارنة والمفاضلة بين الحاجات المختلفة لترتيب أولويتها بالنسبة له وبعد ترتيب الحاجات يقوم بتخصيص الموارد المتاحة ليتمكن بعد ذلك من استخدام بعض الموارد التي قام بتخصيصها لإشباع بعض الحاجات التي قام بترتيبها[1].

---

(١) انظر حول خصائص المشكلة الاقتصادية: الاقتصاد السياسي، د. رفعت المحجوب ص٦٣، دار النهضة العربية ١٩٨٢م.



رابعاً: أسباب المشكلة الاقتصادية في النظام الوضعي:

يعود سبب المشكلة الاقتصادية في النظام الوضعي إلى عدة أسباب، منها:

١ ـ عدم كفاية موارد المجتمع الطبيعية والبشرية.

٢ ـ عدم كفاءة استخدام الموارد المتاحة. وهذا يقودنا إلى أن مشكلة الندرة ليست ظاهرة طبيعية فقط بل لها ارتباط مباشر بالإنسان. وذلك لأنه ترتبط قدرة المجتمع في التغلب على هذه الظاهرة بدرجة تطور المعرفة الفنية والعلمية في ذلك المجتمع، فبقدر ما تزداد درجة تقدم هذه المعرفة، وبقدر ما نعرف من إمكانيات استخدامها لإشباع الحاجات تتهيأ السبل المؤاتية لتنمية قدرات الإنسان في السيطرة على هذه الموارد[١].

٣ ـ قابلية بعض الموارد للنفاذ والنضوب.

٤ ـ زيادة عدد السكان بنسبٍ تفوق الزيادة في الإنتاج[٢].

وكون الندرة نسبية يعني أن بإمكان الإنسان تنمية الموارد الاقتصادية. وتخفيف حدة الندرة، فبقدر ما تزداد درجة تقدم المعرفة الفنية والتقنية، وبقدر ما نعرف من خصائص الأشياء ومن القوانين التي تحكم العلم بقدر ما يسهِّل ذلك في زيادة الاستفادة من هذه الموارد وإشباع الحاجات الإنسانية[٣]. ومن الأمور المسلم بها أن مشكلة الندرة تلازم كافة المجتمعات الإنسانية سواء وفي ذلك الدول الغنية أو الدول النامية والفقيرة. وهذه الصفة

---

(١) انظر: أصول الاقتصاد السياسي، د. عادل حشيش ص٤٢.

(٢) انظر: مفاهيم ونظم اقتصادية، د. إسماعيل عبدالرحمٰن ص٣٣.

(٣) انظر: أصول الاقتصاد السياسي، د. عادل حشيش ص٤٢. وأسس الجغرافيا الاقتصادية، هارون ص٥٦.

الأساسية لمسألة الندرة تجعل منها أمراً نسبياً. لذلك فإن حل المشكلة الاقتصادية يتطلب منّا دوماً حسن استغلال الموارد النادرة ذات الاستعمالات المختلفة والمتعددة على أفضل وجه ممكن وتوظيفها في أحسن استعمال على النحو الذي يحقق أقصى الغايات ويلبي أكبر إشباع ممكن من حاجات ومتطلبات الإنسان.





المبحث الثاني

مفهوم ندرة الموارد في الاقتصاد الوضعي

مدخل: من خلال التعارف والمفاهيم التي تبناها الفكر الرأسمالي للمشكلة الاقتصادية، برزت هناك مجموعه من الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى ظهور المشكلة الاقتصادية، هذه العوامل والأسباب اتفق علماء الاقتصاد على أنها هي الأركان الرئيسية في المشكلة الاقتصادية، مع اختلاف التسمية فالبعض يطلق عليها أسباب، والآخر أركان أو عوامل.

هذه الأركان هي سبب ظهور المشكلة الاقتصادية ولا يمكن علاج المشكلة الاقتصادية إلا من خلال التعرف على هذه الأركان وذلك لفهم طبيعة المشكلة الاقتصادية. ويمكن استخراج هذه الأركان من تعريف علم الاقتصاد. حيث يعرف بأنه: (العلم الذي يختص بدراسة وتنظيم استغلال الموارد الاقتصادية بهدف تحقيق القدر الأكبر من الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق توزيع الموارد المحدودة لإنتاج السلع بالشكل الذي يضمن الوصول برغبات المجتمع إلى أقصى حدٍّ ممكن من الإشباع[1]. فأركان المشكلة الاقتصادية هي:

١ ـ ندرة الموارد.

٢ ـ لانهائية الحاجات.

٣ ـ الاختيار[2].

---

(١) انظر: أسس الجغرافيا الاقتصادية، د. علي هارون، ص٥٩. دار الفكر العربي ٢٠٠١م.

(٢) انظر: مبادئ الاقتصاد الجزئي، د. عبدالرحمٰن حسن، ص٢٧. مبادئ الاقتصاد الكلي، د. سامي خليل. وكذلك مبادئ الاقتصاد. د عارف حمو.

فالإنسان يلجأ إلى إشباع رغباته اللامحدودة بموارد الأرض المحدودة لذلك يلجأ إلى الاختيار والفرصة البديلة، لعدم القدرة على إشباع كل حاجاته. ويتم التركيز على موضوع البحث وهو الندرة.

مفهوم الندرة في اللغة: الندرة لغةً: نَدَرَ الشيء يندر ندوراً: سقط، وقيل: سقط وشذّ. وقيل: سقط من خوف شيء أو من بين شيء أو سقط من جوف أو من أشياء فظهر. ونوادر الكلام تندر. وهي ما شذّ وخرج من الجمهور وذلك لظهوره. وأندره غيره، أي: أسقطه[1].

مفهوم الندرة في الاصطلاح:

الندرة اصطلاحاً: حالة وجود شيء بكمية أقل مما يرغب الناس في الحصول عليه منه[2]، والمقصود بالندرة هو (الندرة النسبية للموارد الاقتصادية اللازمة لإشباع رغبات الإنسان)[3]، أو هي عبارة عن (معنى نسبي عن العلاقة بين الحاجات الإنسانية ووسائل إشباعها)[4]. هذه هي أبرز التعارف للندرة النسبية والتي بمجملها تعني أن حاجات الإنسان أكثر من الموارد نسبياً.

أقسام الندرة: تنقسم الندرة إلى ثلاثة أقسام:

(أ) ندرة مطلقة: تعني القلة، أي: أن الموارد ليست كافية على مستوى الكون وهذه لا يقرها الاقتصاد الإسلامي.

(ب) الندرة الإقليمية: بمعنى أن المورد موجود في إقليم ونادر في

---

(١) انظر: لسان العرب (٤٣٨٢/٦)، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية ص٧٤٢

(٢) انظر: مبادئ الاقتصاد، د. أحمد فوزي ص٤٥.

(٣) انظر: علم الاقتصاد ونظرياته، د. طارق الحاج ص١٦.

(٤) انظر: مفاهيم ونظم اقتصادية، د. إسماعيل عبدالرحمن ص٣٣. وكذلك مبادئ الاقتصاد الجزئي، د. عبدالرحمن حسن توفيق ص٢٧. وراجع أسس الجغرافيا الاقتصادية ص٥٤.



آخر، فالنفط مورد متوافر في الخليج العربي بينما هو نادر في اليابان.

(ج) الندرة النسبية: وهي المقصود عند دراسة المشكلة الاقتصادية، ومعناها صلاحية المورد الاقتصادي لأكثر من استخدام مما يفرض الاختيار.

تعريف الموارد: إن مفهوم الموارد قد ينصرف إلى التعبير عن الموارد الطبيعية كما قد ينصرف إلى التعبير عن الموارد الاقتصادية غير أنه يوجد اختلاف أساسي بين النوعين ذلك لأن المورد يكون طبيعياً عندما لم تتدخل يد البشر في تكوينه إذ هو من صنع الخالق سبحانه وتعالى وهو ما يظهر من خلال موارد الأرض والغابات الطبيعية والمصائد والمياه بأنواعها والموارد الموجودة في باطن الأرض[١]، يمكن تعريف الموارد بأنها: (كل ما تحتويه البيئة وينفع الإنسان ويساعده على البقاء)[٢]... ويمكن تعريف الموارد ـ أيضاً ـ بأنها كل ما يصلح ويلزم لإشباع الحاجات الإنسانية سواء بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة[٣]. والموارد إما أن تكون طبيعية أو بشرية، ويمكن تقسيم الموارد تقسيمات عدة وذلك بحسب النظرة التي ينظر إلى الموارد من خلالها، وذلك كما يلي[٤]:

(أ) بالنظر إلى أماكن وجودها نجد أن الموارد تنقسم إلى:

١ ـ موارد موجودة في كل مكان: إن المورد يوجد في كل مكان وينطبق ذلك على الأوكسجين في الهواء والرمال في الصحراء.

٢ ـ موارد موجودة في أماكن عديدة: هذه الأنواع من الموارد أقل وجودها من المورد السابق بحيث نجد أنها أقل وفرة ولا توجد في كل

(١) انظر: الاقتصاد السياسي، د. رفعت المحجوب ص٧٨. نظرية التفضيل الشرعي في الاقتصاد الإسلامي، د. أحمد عكاشة ص٣٨٢.

(٢) راجع أسس الجغرافيا الاقتصادية ص٥٤.

(٣) انظر: الاقتصاد السياسي، د. رفعت المحجوب ص٧٨.

(٤) انظر حول هذه التقسيمات: كتاب الموارد الاقتصادية، د. محمد عجمية ص٢٨.

مكان وإن كانت توجد في أماكن عديدة ويلاحظ أنها لا توجد في نفس الأماكن بنفس المقدار بل تتفاوت بحيث توجد في أماكن بوفرة ويندر وجودها في أماكن أخرى، وهذا يبرر سبب اختلاف أثمانها من مكان إلى مكان آخر لما يقضي به قانون العرض بخصوص العلاقة بين الكمية والثمن بحيث يرتفع الثمن حيث يندر أو يقل وجود العنصر في حين ينخفض الثمن يوجد العنصر بوفرة.

٣ ـ **مورد موجود في أماكن قليلة**: وينطبق على ذلك بصفة أساسية على كثير من المعادن وهو ما ينطبق كذلك بصفة رئيسية في أنواع المعادن.

٤ ـ موارد موجودة أو مركزة في مكان مثل النيكل[1].

(ب) بالنظر إلى الموارد من حيث عمرها وديمومتها نجدها تنقسم إلى:

١ ـ موارد متجددة: يقصد بذلك أن المورد قابل للدوام في وجوده بسبب قدرته على التجدد للمحافظة على نوعه وأن هذا المورد متجدد بطبيعته بمعنى أنه يزيد زيادة طبيعية ويحتاج فقط لمجرد تنظيم استخدامه حتى يستمر وجوده ويستمر الانتفاع به، ومن الموارد التي تزيد زيادة طبيعة النباتات والحيوانات إذ أن الغابات وما فيها من أشجار تزيد بمعدلات طبيعية حيث تنمو الشجرة ثم تثمر وتخرج البذور وتسقط في الأرض فتنمو شجرة من جديد أو يجني الإنسان الثمار والبذور ويقوم بزراعتها من جديد.

٢ ـ موارد فانية: المقصود هنا هو الموارد الفانية أو القابلة للفناء بطبيعتها بمعنى أن هذه الموارد تكون موجودة في الطبيعة بكميات معينة إلا أنها تقل باستمرار السحب منها وهو ما ينطبق على المستخرجات من باطن

---

(١) انظر: علم الاقتصاد، د. سعد ماهر حمزة ص٣٩ ـ ٤١، دار المعارف، نظرية التفضيل الشرعي في الاقتصاد الإسلامي، د. أحمد عكاشة ص٣٨٢.

الأرض مثل البترول وغيره من المعادن المختلفة[1].

(ج) بالنظر إلى الموارد من حيث مظهرها نجدها تنقسم إلى:

١ ـ موارد ملموسة: ينطبق ذلك على الموارد ذات الوجود المادي الملموس وهذا الوصف ينطبق على غالبية الموارد التي تتبادر إلى الذهن عندما نذكر كلمة الموارد مثل الأراضي والمباني والغابات والمعادن والحيوانات... إلخ، والتي يمكن التعبير عنها إذا جاز التعبير بالموارد التقليدية.

٢ ـ موارد غير ملموسة: ينطبق هذا النوع من الموارد على كل مصدر من المصادر الذي من شأنه جعل الموارد الملموسة أكثر قدرة على إشباع الحاجات الإنسانية، وينطبق ذلك على الإضاءة والتهوية والتدفئة والرعاية الصحية والترفيه، فكل هذه العناصر لا شك إذا توافرت جعلت العامل والآلة والتربة أكثر قدرة على إنتاج السلع والخدمات.

(د) بالنظر إلى الموارد من حيث أصلها نجدها تنقسم إلى:

١ ـ موارد طبيعية: هي التي تستند في وجودها وتجد مصدرها في الطبيعة سواء كانت ملموسة مثل الثروات المعدنية والغابات أو كانت غير ملموسة مثل الصفات الطبيعية التي يكتسبها مكان ما أو إقليم ما والمتمثلة في درجات الحرارة أو الرطوبة أو فترات سطوع الشمس أو موقع إقليم معين بالنسبة لعناصر إنتاج معينة... إلخ.

٢ ـ موارد بشرية: يجد هذا النوع مصدره في السكان ويعد من أهم الموارد وأكثرها قيمة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية. وتظهر

---

(١) انظر: النظام المالي والاقتصادي في الإسلام، د. حسين حامد محمود ص١٠٧، دار النشر الدولي، الرياض ط: ١٤٢٦هـ.

أهمية هذا العنصر عندما تعلم أنه يساهم في الإنتاج بأكثر من شكل[1].

خصائص الموارد الاقتصادية في النظام الوضعي

الخصيصة الأولى: الموارد الاقتصادية محدودة نادرة:

تعني هذه الخصيصة أن كمية الموارد المتوافرة والموجودة في الطبيعة سواء كانت في صورة مباشرة أم صورة غير مباشرة لا تكفي لإشباع كافة الحاجات الإنسانية ذلك لأنها لا تكفي إنتاج كافة المنتجات والوسائل اللازمة لإشباع كافة الحاجات الإنسانية، وعندما نقول: إن هذه الموارد محدودة أو نادرة فإن المقصود هنا هو الندرة النسبية بمعنى ندرة الموارد أو عدم كفايتها بالنسبة للحاجات المتعددة. ونخلص من كل ذلك إلى الندرة أو الوفرة تكون نسبية وليست الندرة أو الوفرة المطلقة وبمعنى آخر ليس مجرد الوفرة أو الندرة كافياً للحكم على حقيقة الأمور بل ننظر لوفرة المورد أو ندرته بالنسبة للحاجات المطلوب من إشباعها.

وعندما نقول: إن الندرة نسبية... بالمعنى السابق، أي: عدم كفاية المورد لإشباع الحاجة، فإن هذه الندرة قد تكون صفة ملازمة للمورد باستمرار وقد تكون صفة تلحق بالمورد ويتصف بها مؤقتاً لكنها يمكن أن تزول عنه مع الوقت، أما بخصوص كون الندرة مؤقتة لا تلبث أن تزول مع مرور الوقت فإن ذلك يتحقق إذا كان هناك بعض المساحة من الأراضي الصالحة للزراعة لكنها غير مستغلة أو وجود جزء من قوة العمل في حالة تعطل وبطالة فإنها إذا توافرت الظروف التي تستطيع الدولة معها أن تستصلح الجزء من الأرض غير المستغل أو أن تستطيع تشغيل الجزء المتعطل عن العمل[2].

---

(١) انظر: الموارد الاقتصادية، د. محمد عجمية ص٢٨.

(٢) انظر: الاقتصاد السياسي، د. رفعت المحجوب ص٢٠.



خلاصة القول: إن لعنصر الزمن تأثير على مسألة الندرة خاصة وأن أغلب الموارد لا توجد في الطبيعة في صورة صالحة لأن تشبع الحاجات الإنسانية بصورة مباشرة بل تحتاج إلى تحويلها إلى صورة أخرى وهو ما يحتاج إلى فترات زمنية تختلف من حالة إلى أخرى.

الخصيصة الثانية: الموارد الاقتصادية متعددة الاستخدامات:

تعني هذه الخصيصة أن المورد الواحد يمكن أن يستخدم في إنتاج أكثر من سلعة وعليه يستطيع المورد الواحد إشباع أكثر من حاجة. وبيان ذلك هو أن عنصر العمل مثلاً وهو أحد الموارد مورد بشري يمكن أن يساهم مع عناصر أخرى وفي إنتاج سلعة زراعية إذا شارك في الإنتاج الزراعي كذلك يمكن أن يساهم مع عناصر أخرى في إنتاج سلعة صناعية كما يمكن أن يساهم مع عناصر أخرى في إنتاج خدمة النقل أو العلاج أو التعليم... إلخ[1].

الخصيصة الثالثة: قابلية الموارد للإحلال محل بعضها:

يمكن لأي مورد أن يحل في استخدامه محل مورد آخر في إنتاج السلعة نفسها وإن وجب التنبيه إلى أن الإحلال يكون نسبياً وليس مطلقاً وغالباً ما لا يكون كاملاً. وبيان ذلك أنه لو أن لدينا قطعة أرض زراعية ويتم زراعتها بمحصول زراعي مثل القمح فإنه يمكن باستخدام نفس المساحة من الأرض إنتاج نفس الكمية من المحصول باستخدام نسبة معينة من عنصر العمل ونسبة معينة من رأس المال أو باستخدام نسبة مغايرة من العمل أكثر أو أقل من النسبة السابقة ونسبة مغايرة من رأس المال أكثر أو أقل من النسبة السابقة[2].

---

(١) انظر: مقدمة في الاقتصاد الجزئي، أحمد صفي الدين عوض ص١٧، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض ١٤٠٣هـ.

(٢) انظر: الاقتصاد السياسي د. رفعت المحجوب مرجع سابق ص٢٠.

المبحث الثالث

العوامل المؤثرة على ندرة الموارد

أولاً: العوامل ذات التأثير السلبي على الموارد:

نجد مثلاً الحروب والكوارث الطبيعية والتلوث البيئي تعمل في اتجاه واحد بأن تؤثر سلباً على الموارد، وتفصيل ذلك:

(أ) **تأثير الحروب**: تؤدي الحروب إلى تدمير الموارد بكافة أنواعها في بعض الحالات، مما يؤدي إلى حرمان البشرية من الانفتاح بما كان يمكن أن تساهم به هذه الموارد في إنتاج سلع وخدمات تشبع حاجات إنسانية مختلفة ومتعددة. ويتضح معنى هذا القول وبإيجاز شديد عندما نشير ونوجه النظر إلى ما حدث من دمار شامل للموارد المختلفة نتيجة إلقاء الولايات المتحدة الأمريكية للقنبلتين الذريتين على مدينتي هيروشيما ونجازاكي في اليابان لتنتهي بذلك الحرب العالمية الثانية.

(ب) **تأثير الكوارث الطبيعية**: كذلك تأتي بعض الكوارث الطبيعية على العديد من الموارد مثلما يحدث في حالات الفيضانات، والزلازل والبراكين وما يؤدي إليه ذلك من تأثير على كثير من الموارد مثل قتل الأشخاص ونفوق الحيوانات وتهدم المباني وغرق الأراضي.

(ج) **تأثير التلوث البيئي**: بجانب ما يحدث من دمار وتأثير على الموارد بسبب الحروب والكوارث الطبيعية نجد التأثير الضار للتلوث البيئي أيًا كان مصدره بما يؤدي إليه من وقف أو تعطيل استخدام بعض الموارد أو جعل استخدامها أكثر تكلفة وهو ما يحدث عند تعرض المياه والأراضي والهواء للتلوث وما لذلك من تأثير على العنصر البشري الإنسان.



ثانياً: العوامل ذات التأثير الإيجابي على الموارد:

تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي: أما عن العوامل التي من المفترض أن تؤثر إيجابياً على الموارد فالمثال لها هو تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إذ من شأن ترك النشاط الاقتصادي للأفراد يمارسونه بحرية كاملة تحت مظلة قوانينهم التي تبيح لهم فعل كل ما هو من شأنه تعظيم الأرباح التي يحصلون عليها وتحكمهم شريعة يؤمنون بها تقضي لهم بأن الغاية تبرر الوسيلة، ففي ظل أوضاع كهذه نجد أن الأفراد يسعون من خلال أنشطتهم إلى تحقيق أكبر قدر من الأرباح حتى ولو كان ذلك من خلال الجور على البيئة سواء تعلق الأمر بإهدار بعض الموارد بسبب سوء الاستغلال أو تعلق الأمر بتعريض البيئة وما تحتوي عليه من موارد للتلوث بسبب عدم مراعاة الاشتراطات البيئية عند ممارستهم لأنشطتهم، وأخيراً تستطيع الدولة من خلال تدخلها في النشاط الاقتصادي أن تتغلب عليه نسبياً سواء بطريقة مباشرة عندما تمارس الأنشطة الاقتصادية بنفسها مع مراعاة للبعد البيئي أو بطريقة غير مباشرة من خلال الاشتراطات البيئية التي تطلبها من راغبي إنشاء المشروعات عند تقدمهم بطلب بالترخيص لهم لممارسة أنشطتهم.

ثالثاً: العوامل ذات التأثير المزدوج على الموارد:

يوجد بعض العوامل التي تؤثر على الموارد والتي يعمل تأثيرها في الاتجاهين الإيجابي والسلبي على ما سنرى فيما يلي:

(أ) تأثير زيادة السكان: نجد أن زيادة السكان تؤثر تأثيراً سلبياً على الموارد إذ من شأن زيادة السكان أن يزداد الطلب ويزداد الاستهلاك للموارد وعندما تكون الزيادة السكانية بنسبة كبيرة وعندما يفتقد التخطيط اللازم لهذه المشكلة يتم استهلاك الموارد المتاحة استهلاكاً جائزاً ولا تراعى القواعد اللازمة لضمان تجدد هذه الموارد كان يتم ذبح صغار المواشي وإناثها وصيد صغار الأسماك.

(ب) **تأثير التقدم الصناعي**: من العوامل التي تؤثر في الاتجاهين أيضاً التقدم المستمر في الصناعة فقد يساهم التقدم الصناعي في اكتشاف أماكن جديدة تحتوي على كميات كبيرة من الموارد لم تكن متاحة من قبل إذ قد يتم تطوير بعض المعدات التي تعمل في مجال الكشف والتنقيب عن البترول وغيره من المعادن. كذلك عندما يتم استخدام بعض الموارد الصناعية بديلاً عن بعض الموارد الطبيعية في بعض الصناعات إذ يمثل ذلك إضافة لما هو موجود كذلك يساهم التقدم الفني في جعل كمية معينة من مورد معين أكثر قدرة على إشباع بعض الحاجات أكثر من ذي قبل بسبب استخدام طريقة جديدة أو فن جديد من فنون الإنتاج... كذلك قد يتسبب التقدم الفني في فقدان الانتفاع ببعض الموارد وذلك عندما يتم إهمال بعض الموارد الطبيعية بسبب ارتفاع تكلفة الحصول عليها عند مقارنة ذلك بتكاليف الحصول على كميات مماثلة من الموارد الصناعية والتي تكون تكلفة الحصول عليها أقل وهو ما حدث بالنسبة لبعض الموارد مثل الأقطان والأصواف والمطاط... إلخ.





الفصل الثالث
تأصيل مشكلة الندرة
من خلال التفسير الموضوعي

وفيه مباحث:

المبحث الأول: دور التفسير الموضوعي في تأصيل مشكلة الندرة.

المبحث الثاني: مفهوم ندرة الموارد في الاقتصاد الإسلامي.

المبحث الثالث: تأصيل ظاهرة الندرة من خلال التفسير الموضوعي.

المبحث الأول

دور التفسير الموضوعي في تأصيل مشكلة الندرة

المدخل: الخصائص العامة لمنهج القرآن الكريم في تأصيل العلوم:

إذا تتبعنا منهج القرآن الكريم في تأصيل العلوم نلحظ الخصائص التالية:

التمييز بين العلوم الثابتة والمتغيرة فالعلوم التي تحدث عنها القرآن الكريم نوعان:

النوع الأول: علوم ثابتة فهذه لا مجال لتغييرها أو العبث فيها.

النوع الثاني: فهو العلم الذي يستطيع الإنسان أن يكتسبه بمهاراته وطاقاته وهذا النوع من العلوم عرضة للتغيير الدائم والتطور المستمر.

أما العلوم الثابتة التي أخبرنا الله عنها ولا سبيل إلى تغييرها فهي العلوم التي ينبغي على الإنسان أن يتعامل معها على أنها حقائق ثابتة ويجب أن تقام حياة الإنسان على أساسها وأن تؤصل العلوم على ثوابتها وإن حاول الإنسان تجاوزها أو مصادمتها فإن الفساد والشقاء سيكون ثمرة ذلك التغيير ومن تلك العلوم الثابتة علم العقيدة فهو حمل لنا كل التصورات الثابتة التي تقدم لنا تفسيراً عن صلة العبد بربه ويجمع مظاهر الحقائق الغيبية وكذلك العبادات التي تحقق التزكية النفسية من صلاة وزكاة وصوم وحج... وغيرها.

وأما العلوم التي يتوصل إليها الإنسان من خلال تأملاته ووسائله وتفكيره وخبراته، فهذا علم مطلوب. وما يهمنا من هذا الكلام أن نؤكد على حقيقة مفادها أن الإنسان عندما يتعامل مع علم مصدره الوحي فيجب أن



يصنفه في دائرة الحقائق الثابتة التي لا تقبل التغيير أبداً[1].

دور التفسير الموضوعي في الجانب العلمي:

نص القرآن على وجوب رد التنازع فيما وقع الخلاف فيه إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾﴾ [النساء: ٥٩]، ورد التنازع الى الله والرسول ﷺ واجب في كل المسائل سواء كانت دينية أو دنيوية، ومن هنا يكون التفسير الموضوعي فاصلاً في الاقتراب قدر المستطاع من المعنى الحقيقي المراد من القرآن الكريم، ولذلك يكون التفسير الموضوعي فاصلاً في مسائل مختلفة سواء كانت هذه المسائل فقهية أو اقتصادية أو سياسية أو عقدية أو غيرها، وإذا فرضت التحديات الفكرية التي طرحها الغرب بنظرياته وعلومه على المسلمين التحرك لمواجهتها فكان أن رأوا في التفسير الموضوعي للقرآن خير وسيلة للقيام بذلك[2].



(١) انظر أهمية التفسير الموضوعي في: تأصيل العلوم المعاصرة، د. أبو بكر على الصديق ص٩.

(٢) التفسير الموضوعي وفكرة توظيفه في إصلاح الأمة والتأسيس لفكر صحيح، د. صلاح عساكر ص٣ ـ ٤.

المبحث الثاني

مفهوم ندرة الموارد في الاقتصاد الإسلامي

في هذا المبحث سنستعرض بشكل موجز أهم جوانب مشكلة الندرة في الاقتصاد الإسلامي، وأهم آراء علماء الاقتصاد، ولا نريد أن نناقش هذه الأفكار هنا لأننا سنخصص مبحث لاحق بهدف المناقشة.

أولاً: تحديد القرآن الكريم لمفهوم كلمة الاقتصاد:

(١) لم ترد كلمة اقتصاد في مصطلحه الحديث، بل وردت بعدة صور إذ جاءت بلفظ المصدر في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ قَصْدُ ٱلسَّبِيلِ وَمِنْهَا جَآئِرٌ﴾ [النحل: ٩][(١)].

(٢) ووردت بلفظ اسم الفاعل في ثلاث آيات، هي قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ [لقمان: ٣٢]، وقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا﴾ [التوبة: ٤٢]، وقوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣٢].

(٣) ووردت بصيغة الأمر في قوله تعالى: ﴿وَٱقْصِدْ فِى مَشْيِكَ﴾ [لقمان: ١٩]، والمعنى الذي دارت حوله هذه الكلمات الاعتدال بين المنزلتين، منزلة الإفراط ومنزلة التفريط. وفسرت هذا آية الوسطية وهي قوله تعالى ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣][(٢)].

---

(١) التبيان في إعراب القرآن (٢/٧٩٠)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (٢/٥٠٥).

(٢) معجم اللغة العربية المعاصرة (٣/١٨٢٠). معجم وتفسير لغوي لكلمات القرآن (٣/٣٥٥). بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ص١٢٦٣.

ثانياً: تعريف الاقتصاد الإسلامي:

يعرف المرحوم الأستاذ الدكتور محمد عبد الله العربي الاقتصاد الإسلامي بأنه: «مجموعة الأصول العامة التي نستخرجها من القرآن والسنة لبناء الاقتصاد الذي نقيمه على أساس تلك الأصول حسب بيئة كل عصر»[(١)]. وعرفه الدكتور حسن الشاذلي بأنه: العلم الذي يبحث في نشاط الإنسان في المجتمع من حيث حصوله على الأموال والخدمات، حسب المنهج الذي رسمته الشريعة الإسلامية للحصول عليها[(٢)]. وأولى التعريفات هو التعريف الأول لاشتماله على قسمي الاقتصاد وهما: الثابت، والمتغير[(٣)].

مفهوم الموارد في القرآن الكريم:

الإسلام حينما يشير إلى الموارد يفعل ذلك في مواجهة البشرية، وفي هذا المعنى تكون الموارد الاقتصادية كافية لإشباع حاجة الإنسان ككل، وذلك على أساس: أن الموارد ليست معدة للاستهلاك المباشر في جملتها، بل لا بد من تضافر عناصر الإنتاج من طبيعية وعمل ورأسمال، ومن ذلك بذل المجهود، فقيمة الإنسان تتجدد عملاً بمقدار ما يبذل من جهد، على أساس أن من فطرة الإنسان بذل هذا الجهد، وفي هذا يقول الله تعالى: ﴿مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ ﴿١١٧﴾ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا۟ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ﴿١١٩﴾﴾ [طه: ١١٨ ـ ١١٩]، ويقول تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ

(١) انظر محاضرة عن الاقتصاد الإسلامي، للدكتور محمد عبد الله العربي بجامعة الأزهر ص٢١، والاقتصاد الإسلامي في تطبيقه على المجتمع المعاصر، د. محمد عبد الله العربي، ص٣٨، مكتبة المنار بالكويت.

(٢) انظر: المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، د. حسن علي الشاذلي ص٢٣، ٢٤، دار الكتاب الجامعي القاهرة ط: الثانية ١٩٩٦/١م.

(٣) انظر: النظام الاقتصادي في الإسلام مبادئه وأهدافه، أحمد محمد العسال وفتحي أحمد عبدالكريم ١٥، مكتبة وهبة، القاهرة ط: ١٥، ١٤٣١هـ.

﴿ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ ﴿١٥﴾﴾ [الملك: ١٥]، ويقول تعالى: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَٱنصَبْ ﴿٧﴾﴾ [الشرح: ٧]، والدليل على أن الموارد الاقتصادية كافية لإشباع حاجة الإنسان في جملتها قوله تعالى: ﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ۚ وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ۗ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴿٣٤﴾﴾ [إبراهيم: ٣٤]، وقوله تعالى: ﴿وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ ﴿٢١﴾﴾ [الحجر: ٢١]، وقوله عن الأرض التي جاء إليها الإنسان: ﴿وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ﴾ [فصلت: ١٠]، ولا يكتفي القرآن الكريم بتناول الموارد الاقتصادية إشارة، بل يعطي رموزاً تفيد الإنسان عند استخدامه لها، ومن ذلك يقول تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ [فاطر: ٢٧]، أي: أن في الجبال طبقات مختلفة الألوان لاحتوائها على أصناف متعددة من المعادن، وعلى هذا فإن ندرة هذه الموارد لا ترجع إلى نقص فيها على مستوى البشر ككل، وإنما إلى أسلوب استغلال الإنسان لها، سواء بإهدارها أو بعدم الاستفادة منها، أو تعطيلها، أو الصراع على الاستيلاء عليها من جانب البعض دون البعض[(١)].

أهم جوانب مشكلة الندرة من منظور إسلامي هي:

أن مشكلة الندرة هي مشكلة سلوكية: يتسبب فيها الإنسان وذلك من عدة أوجه؛ منها:

أولاً: حين يفرط في الاستهلاك بشكل لا قيود له. فيغرق في الترف والإسراف والتبذير في الأمور الضارة والفاسدة[(٢)].

---

(١) انظر: الإسلام والاقتصاد، د. عبدالهادي النجار ص٢٠، ط: عالم المعرفة، الكويت، يناير ١٩٧٨م.

(٢) انظر: الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام، د. عبدالجبار السبهاني ص٢٥١، دار البحوث للدراسات الإسلامية ط١، ٢٠٠٥م، والاقتصاد الإسلامي، الاقتصاد الجزئي د. عبدالمنعم عفر (٣/٢٠) دار البيان العربي ط١، ١٩٨٥م.



ثانياً: حينما تسود الأثرة والظلم والطغيان، فيحدث نهب الدول والاستيلاء على خيراتها واستعمارها وقهرها ومنع حدوث أي تنمية بها.

ثالثاً: حين يركن الإنسان إلى الكسل والخضوع وترك العمل.

خلاصة القول: إن مشكلة الندرة هي مشكلة سلوكية يتسبب فيها الإنسان حين يكسل عن استغلال موارد بيئته، وهي مشكلة سلوكية حين يفرّط الإنسان في الاستهلاك ويتجاوز الحد اللازم لكفايته، وهي مشكلة سلوكية أيضاً حينما تسود الأثرة والظلم توزيع الثروة والموارد والدخول، وهي مشكلة سلوكية حين يتجاوز الإنسان على مجتمعه فيعطل أدوات هذا المجتمع التي تيسر النشاط الاقتصادي (اكتناز النقد)، وهي مشكلة سلوكية أيضاً حين يعمد هذا المتعسف إلى محاولة ابتزاز المجتمع فلا يعيد إليه أداته (النقود) إلا بمقابل جزية هي الفائدة أو الربا[1].

خطوات تأصيل مشكلة الندرة:

يمتاز التفسير الموضوعي بأهمية بالغة في تأصيل العلوم المعاصرة وفق منهجية خاصة يتم من خلالها تجميع الآيات الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة لتكون عناصر الموضوع ثم يكون ترتيبها وتحليل نصوصها واستنتاج مواضع العظة والعبرة منها، أو تقرير لظاهرة اقتصادية، أو تصحيح مفهوم خاطئ.

ولذلك اهتم الإسلام بالاقتصاد اهتماماً عظيماً فوجه أنظار الناس إلى نعم الله التي أسبغها عليهم مما خلق لهم في هذه الأرض قال الله تعالى: ﴿۞ وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٖ مَّعۡرُوشَٰتٖ وَغَيۡرَ مَعۡرُوشَٰتٖ وَٱلنَّخۡلَ وَٱلزَّرۡعَ مُخۡتَلِفًا أُكُلُهُۥ وَٱلزَّيۡتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُتَشَٰبِهٗا وَغَيۡرَ مُتَشَٰبِهٖۚ كُلُواْ مِن ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثۡمَرَ وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوۡمَ حَصَادِهِۦۖ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُسۡرِفِينَ ﴿١٤١﴾﴾ [الأنعام:

(١) انظر: الوجيز في الفكر الاقتصادي الإسلامي والوضعي، د. عبدالجبار السبهاني ص٢٥١، دار وائل ط١، ٢٠٠٠م.

١٤١]، وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْفُلْكَ لِتَجْرِىَ فِى ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْأَنْهَٰرَ ﴿٣٢﴾﴾ [إبراهيم: ٣٢].

وتحدث عن البحار وثرواتها وعن الأرض وكنوزها وعن التجارة وصفاتها وعن صناعة الدروع وبناء السدود إلى غير ذلك من الأمور التي تشكل بجملتها مفهوم الاقتصاد، فهذه الأرض قدر الله فيها أقوات أهلها وكفل لهم فيها أرزاقهم فليس هناك حاجة للخوف من نضوب الأقوات أو عدم كفايتها لأهلها قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ مِن فَوْقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ ﴿١٠﴾﴾ [فصلت: ١٠]، ورغم وضوح هذه الحقيقة فإن الدراسات الاقتصادية في الغرب تشكك في كفاية الأرض لأهلها ويرون أن أكبر مشكلة تواجه اقتصاد العالم اليوم هي مشكلة الندرة التي تعني: «**قلة الموجود وكثرة المطلوب**».

وهذه المقولة تدرس في المؤسسات التعليمية في بلاد المسلمين كواحدة من المسلمات في علم الاقتصاد، ومن هنا خرجت النداءات من المؤسسات الأممية تطالب دول العالم الثالث للحد من النسل لتقليص عدد السكان حتى لا تتحمل الأرض أكثر من طاقتها... وأمام هذه الحقائق يمكن للباحث المسلم أن يلتمس الأصول التي يقوم عليها الاقتصاد في الإسلام من خلال حركة التأصيل لظاهرة الندرة الاقتصادية في الإسلام وذلك على الترتيب التالي:

١ ـ الأرض مقدرة الأقوات: فهذه الأرض التي باركها الله تعالى مليئة بالخيرات وحافلة بالأقوات فالاقتصاد فيه وفرة وليس فيه ندرة وهذه قاعدة أصيلة وحقيقة ثابتة تشكل منطلقاً للعلماء عندما يريدون تأصيل مشكلة الندرة.

٢ ـ مشكلة الندرة ليست في كمية أقوات الأرض: إن المشكلة الحقيقية في الاقتصاد العالمي اليوم لا تكمن في ندرة الموارد، إنما في الأنظمة الاقتصادية المنحرفة عن منهج الله الذي وزع الثروات بعدله بين



عباده فعندما يأخذ بعض الناس أكثر من حقهم ولا يؤدون الحقوق التي أوجبها الله عليهم في أموالهم تجاه الآخرين، فإن هذا يؤدي إلى حدوث مشكلة كتلك التي نشأت عن نظام الإقطاع الأوروبي في القرون الوسطى أو مشكلات الرأسمالية[1].

٣ ـ ربط المشكلة بالعقيدة: من أهم خطوات تأصيل مشكلة الندرة ربط المشكلة حيث أن العقيدة الإسلامية تجعل المؤمن يراقب الله في كل أعماله فيتقنها شعاره في ذلك قول الرسول الكريم عندما سئل عن الإحسان فقال: «**إن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك**»[2].

ومن ذلك أن الإيمان بالله تعالى يجعل صاحبه يراقب الله تعالى في أعماله، فيحرص على تحري الحلال في كسبه وإنفاقه، ويتجنب كل السبل التي تؤدي إلى أكل أموال الناس بالباطل، وهذا الرابط أشار إليه القرآن الكريم في العديد من الآيات كما في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ فَٱسۡعَوۡاْ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَذَرُواْ ٱلۡبَيۡعَۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ۝٩ فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَٱبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِ ٱللَّهِ وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرٗا لَّعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ۝١٠﴾ [الجمعة: ٩ ـ ١٠].

آراء علماء الاقتصاد في ظاهرة الندرة:

اختلف الباحثون المعاصرون في مجال الاقتصاد الإسلامي في قيام هذه المشكلة إلى عدة أقوال:

القول الأول: فمن نظر إلى الموارد الاقتصادية، باعتبارها عطاء من الله

---

(١) انظر: أهمية التفسير الموضوعي في تأصيل العلوم المعاصرة، د. أبو بكر علي الصديق ص٢٨.

(٢) جزء من حديث جبريل الطويل المشهور، وهو حديثٌ متواتر، متفق عليه رواه البخاري في «الإيمان في باب سؤال جبريل» ص ١٢ من حديث أبي هريرة، ورواه مسلم في «أوائل الإيمان» ص ٢٩ من حديث عمر.

تتمشى مع قدرته المطلقة ﷻ، لم يعترف بظاهرة الندرة، وأخذ بمبدأ الوفرة المطلقة في الموارد المادية.

القول الثاني: ومن أضاف إلى الوفرة المطلقة والعطاء الوافر من الله ﷻ، رأى ضرورة السعي من جانب الإنسان، من أجل الحصول على احتياجاته من تلك الموارد جعل الوفرة مشروطة بالعمل.

القول الثالث: أما من قارن بين كل من: الموارد الاقتصادية المتاحة وبين الحاجات البشرية المتعددة، أو بين وسائل الحصول عليها، رأى النسبية في تلك الظاهرة.

القول الرابع: بينما عزا البعض الآخر ظاهرة الندرة إلى أسباب؛ منها: عدم الاستقامة وفق منهج الله، مما أدى إلى اختلال التوازن في الكون، وهذا كفيل بإحداث ظاهرة الندرة.

ومن خلال الرأي الأول والثاني يكون موضوع الدراسة (تأصيل مشكلة الندرة).



المبحث الثالث
تأصيل ظاهرة الندرة
من خلال التفسير الموضوعي

وفي هذا المبحث سنستعرض أهم جوانب مشكلة الندرة، ومناقشة أهم آراء علماء الاقتصاد الإسلامي التي ذكرناها في المبحث السابق، من خلال الآيات القرآنية.

مناقشة القول الأول: فمن نظر إلى الموارد الاقتصادية، باعتبارها عطاء من الله تتمشى مع قدرته المطلقة ﷻ، لم يعترف بظاهرة الندرة، وأخذ بمبدأ الوفرة المطلقة في الموارد المادية. وهو ما يسمى بمبدأ الأصل في الوفرة.

توضيح لهذا القول:

يرى أصحاب هذا الرأي، ومنهم الخالدي: أن الموارد الموجودة في الكون قادرة على إشباع حاجات الأفراد الأساسية إشباعاً كاملاً وكلياً، بل تزيد عن حاجاتهم. والدليل على ذلك الواقع الذي نعيشه. حيث أن الكثير من الموارد الموجودة في الكون لم تستغل وبعضها لم يكتشف بعد. فالثروة البحرية لم يستخدم الا القليل منها. وكذلك الأراضي الزراعية لم تستغل وتزرع كلها، ويقرر أن الأصل هو الوفرة المطلقة. فيقول: (إن الأصل في الخلق هو الوفرة... الوفرة المطلقة وما الندرة النسبية إلا عرض يظهر ويختفي ويساعد الإنسان بغبائه وبجحوده على تعميمه وانتشاره وتكرار ظهوره[1]. ويرى أصحاب هذا القول ـ أيضاً ـ: أن الأخذ بمبدأ الندرة

---

(١) انظر: النظام الرأسمالي في ميزان الإسلام، د.محمود الخالدي ص٧٤.

يتضمن وصفاً بتضييق الرزق من الخالق على عباده، وهذا غير لائق به سبحانه وتعالى عن ذلك علواً كبيراً، فإن الله ﷻ قد خلق الأرض وهيأها على أحسن ما تكون لمعيشة الإنسان، وقدر فيها كل حاجات البشر في الحياة، فلو تضاعف الخلق عشرات المرات على ما هم عليه، فإن الله سبحانه وتعالى قد ضمن لهم أرزاقهم، ولم يضن عليهم بالموارد التي يحتاجونها، واستدلوا بقوله الله تعالى: ﴿۞ قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُۥٓ أَندَادًا ۚ ذَٰلِكَ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩﴾ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ مِن فَوْقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ ﴿١٠﴾﴾ [فصلت: ٩ - ١٠]، وقالوا: إن عانى المجتمع من ضنك في العيش أو نقص في الأموال، فإن ذلك يكون إما بلاء ينزل بهذا المجتمع لإعراضه عن هدي السماء، وإما ابتلاء من الله ﷻ ليميز الخبيث من الطيب، ولهذا فإن ظاهرة الندرة تكون عارضاً في الكون على خلاف الأصل وهو الوفرة.

فالوفرة هي الصفة الدائمة للموارد الاقتصادية الموجودة على سطح الأرض، حيث تكفي جميع حاجات البشر أو تزيد لأن الله ﷻ قد خلق كل شيء في حالة وفرة دائمة، وسخر الطبيعة لأن تكون معطاءة إلى الأبد وهذه قاعدة أصيلة وحقيقة ثابتة. ومن خلال هذه القاعدة الأصيلة، والحقيقة الثابتة، نلاحظ أن هذا الرأي يتناسب مع تأصيل مفهوم الوفرة في القرآن الكريم، وهناك آيات كثيرة تشير إلى هذا المفهوم؛ منها على سبيل المثال:

١ - قوله تعالى: ﴿۞ قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُۥٓ أَندَادًا ۚ ذَٰلِكَ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩﴾ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ مِن فَوْقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ ﴿١٠﴾﴾ [فصلت: ٩ - ١٠]، وشاهدنا هنا قوله تعالى: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا﴾ فهي قاطعة في النص على احتواء الأرض على ما يقتاته كل من عليها وما عليها.

قال ابن جرير الطبري في معناها: وقدر فيها أقوات أهلها بمعنى



أرزاقهم ومعايشهم، وذلك ما يقوتهم من الغذاء، ويصلحهم من المعاش وإضافة الأقوات إلى الأرض لكونها خارجة منها، والإضافة تكون لأدنى ملابسة[1].

وفي تفسيرها يقول الفخر الرازي: «قوله: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَاتَهَا﴾، أي: قدَّر الأقوات التي يختص حدوثها بها، وذلك لأنه ـ تعالى ـ جعل كل بلدة معدناً لنوع آخر من الأشياء المطلوبة، حتى إن أهل هذه البلدة يحتاجون إلى الأشياء المتولدة في تلك البلدة وبالعكس، فصار هذا المعنى سبباً لرغبة الناس في التجارات من اكتساب الأموال، ورأيت من كان يقول: صنعة الزراعة والحراثة أكثر الحِرَف والصنائع بركة؛ لأن الله ـ تعالى ـ وضع الأرزاق والأقوات في الأرض قال: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَاتَهَا﴾. وإذا كانت الأقوات موضوعة في الأرض كان طلبها من الأرض متعيناً»[2].

٢ ـ قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَۗ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴿١٠﴾﴾ [الأعراف: ١٠]، وفي هذه الآية أيضاً يتبدَّى معنى العموم للمنتفعين من نعمتَي التمكين والعيش من خلال الشمولية في قوله: ﴿مَكَّنَّٰكُمْ﴾ وقوله: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَۗ﴾. والتمكين في الأرض هو القرار فيها بالسكنى والانتفاع بالنِّعم الظاهرة فيها، فيشمل نباتها وحيوانها وماءها، وفوق هذا جعلها طيِّعة مسخرة للمنعمين تجود عليهم بما في باطنها عند مباشرة أسباب حصوله، وهذا حاصل؛ فكم استخرج الإنسان بمباشرة الأسباب ما في باطن الأرض من خيرها ومنه النفط والمعادن، وما ذلك إلا بتسخير الله ـ تعالى ـ للأرض وجعلها مذلَّلة للإنسان، قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُۥ ظَٰهِرَةً وَبَاطِنَةًۗ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ ﴿٢٠﴾﴾ [لقمان:

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٢١/٤٣٧).

(٢) انظر: تفسير الفخر الرازي (١٣/٣٧٠).

٢٠]، وقال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُواْ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزْقِهِۦ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ ﴿١٥﴾﴾ [الملك: ١٥].

و«معايش» جمع معيشة، قال ابن عادل في اللباب: «المعيشةُ اسمٌ لما يُعاشُ به أي: يُحْيا، وقال الزَّجَّاجُ: المعيشةُ ما يتوصلون به إلى العيش»(١)، والمعنى على هذا «جعلنا» ما يكون به العيش للجميع، وهذا يشمل ما يتحصل عليه بالطريق المباشر من النِّعم الظاهرة، أو بمباشرة الأسباب من النِّعم الباطنة، أو التي تحتاج إلى حراك بشري بطريق التصنيع. وهذه الآية كسابقتها شاهدة بأن الأرض تحوي أسباب المعيشة للجميع.

٣ ـ وقوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِىَ وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْزُونٍ ﴿١٩﴾ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴿٢٠﴾﴾ [الحجر: ١٩ ـ ٢٠]، وهذا النص الكريم يؤكد على هذه الحقيقة الكبرى التي هي عندنا من دعائم الإيمان، وهي أن الله ﷻ قد كفل للجميع، أرزاقهم من المأكل والمشرب والملبس وغير ذلك، وأن هذه الأرض غنية بما يضمن العيش للجميع، ودلائل ذلك في الآية:

أ ـ قوله: ﴿وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْزُونٍ﴾ وقد اختلف في مرجع الضمير في قوله: ﴿فِيهَا﴾ على رأيين كل منهما يعطينا دلالة قوية على ما نحن بصدد تقريره، فقيل: هو راجع إلى الأرض، ويرجحه دلالة السياق؛ لأن الحديث في النص الكريم هو عن الأرض وما فيها من نعم الله على العباد، ولأن النبات يكون فيها، ولأن الأرض شاملة للجبال أيضاً وما فيها، وهو رأي وجيه مفادُه: أن ما يخرج من الجبال هو خارج من الأرض، ومعلوم أن المعادن تخرج من الجبال، والنبات النافع أكثره يخرج من الأرض، أي: من التربة.

---

(١) ينظر: اللباب لابن عادل (٧/٢٧٦).



وقيل: هو راجع إلى الجبال[1]. وأيًا ما كان مرجع الضمير فهو يؤكد على الحقيقة ذاتها التي تُفنِّد كل زعم يعلن فقر الأرض. وهو زعم يدفعه أيضاً هذا الوصف ﴿مَّوۡزُونٖ﴾، قال ابن جرير الطبري: أي: مقدر وبحد معلوم[2]. وهو تلخيص جيد لما عليه السلف في بيان معنى اللفظ، وهو هنا ميزان الحكمة بما يضمن حاجيات من كلفوا بإعمار الكون.

ب ـ قوله: ﴿وَجَعَلۡنَا لَكُمۡ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسۡتُمۡ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ٢٠﴾ وهذه الآية تقرر زيادة على ما في آية الأعراف وهي قوله: ﴿وَجَعَلۡنَا لَكُمۡ فِيهَا مَعَٰيِشَۗ﴾ [الأعراف: ١٠]؛ أن رزق كل إنسان مناط بمن بيده الرزق ومفاتحه؛ فلا يجزعن إنسان خوفاً من أن يردَّ أحد عنه رزقاً قد قدَّره الله له، واختار القرطبي قول الماوردي في معنى (المعيشة): إنها التصرف في أسباب الرزق مدة الحياة، بقوله: وهو الظاهر[3]. وفي الآية ردٌّ على غرور من يعتقدون أن بيدهم مفاتيح رزق الخلق وأنهم سيمنعونهم هذا الرزق إن لم يركنوا إليهم ويمشوا في ركابهم. وهذا المعنى مبنيٌّ على ما ورد عن السلف في تفسير قوله: ﴿وَمَن لَّسۡتُمۡ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ﴾، فقد ورد عنهم أن المعنيَّ بهم العبيد والإماء والدوابّ والأنعام، فـ«من» على هذا التأويل في موضع نصب؛ قال: معناه مجاهد وغيره[4]، حيث إن كثيراً من الناس يظنون أنهم هم من يرزقون ضعفاءهم من البشر ومن الحيوان، فردَّت عليهم الآية بأن الله ـ تعالى ـ يرزق الجميع: السادة والعبيد؛ فكيف إذن يرزق غيره من لا يملك رزق نفسه؟ والموصول في جملة: ﴿وَمَن لَّسۡتُمۡ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ﴾ وهو «مَن» الظاهر فيه أنه «في موضع جرٍّ عطفاً على الضمير المجرور في (لكم)، وهو مذهب

---

(١) ينظر في الكلام عن مرجع الضمير في كل من: تفسير الألوسي (٤٦٩/٩)، وتفسير الفخر الرازي (٢٩٤/٩).
(٢) تفسير الطبري: (٧٩/١٧).
(٣) الجامع لأحكام القرآن (١٣/١٠).
(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١٤/١٠).

الكوفيين ويونس والأخفش»[1]، فـ«من» على هذا تكون لما لا يعقل، ولفظ «من» يجوز أن يتناول العبيد والدواب إذا اجتمعوا؛ لأنه إذا اجتمع من يعقل وما لا يعقل، غلب من يعقل[2]، والمعنى: جعلنا في الأرض معايش لكم، ولمن لستم له برازقين وهم ضعفاؤكم، وجعلنا لكم في الأرض ما تعيشون به من المطاعم والمشارب والملابس وغيرها، مما تقتضيه ضرورات الحياة التي تحيونها[3].

٤ ـ قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]. وهي آية سيقت في مقام الإنعام على بني آدم، وهي نعم كثيرة جداً تضمن لهم العيش بأمان وكفاية بل برفاهة أيضاً إن هم اجتنبوا أسباب الدمار وكرَّسوا جهدهم للإعمار والنماء.

قال السعدي في تفسيره: أي: خلق لكم، براً بكم ورحمة، جميع ما على الأرض، للانتفاع والاستمتاع والاعتبار[4]، ويساعد على تلمس هذا

---

(١) ومعلوم أن البصريين يعارضون جواز عطف الظاهر على الضمير المجرور إلا بإعادة حرف الجر وهو رأي فيه تكلف؛ لأن القرآن الكريم سلك ما يخالفه، فعطف على الضمير المجرور بدون إعادة حرف الجر في قوله سبحانه: ﴿وَكُفۡرُۢ بِهِۦ وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، وكذلك قراءة حمزة: **﴿تساءلون به والأرحامِ﴾**؛ بالجر، وفي الشعر العربي الكثير مما يؤيد الجواز. وأما المعارضون فلهم في توجيه هذا الإعراب اتجاهات أخرى فقال الزجاج: «مَن» منصوب بفعل محذوف تقديره: وأعشنا من لستم، أي: أمماً غيركم؛ لأنَّ المعنى أعشناكم. وقيل: عطفاً على معايش، أي: وجعلنا لكم من لستم له برازقين من العبيد والصناع، انظر: تفسير السراج المنير (١٥٦/٢).

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١٤/١٠) قال صاحب اللباب: ويجوز أن يراد بها النوعان هما: (العاقل وغير العاقل)؛ وهو حسنٌ لفظاً ومعنًى، اللباب في علوم الكتاب (٤٤٣/١١).

(٣) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: (١٩٠/٧). وتفسير السراج المنير (١٥٦/٢). التفسير الوسيط للقرآن الكريم (٣٠/٨).

(٤) السعدي ص٤٨.



المعنى التعبير بـ«ما» المشعرة بعموم ما في الأرض ثم تأكيده بهذه الحال «جميعاً»؛ إذ هي حال من (ما) على الأرجح بقرينة السياق؛ إذ هي في سياق تعداد النعم وهي مؤكدة لمعنى العموم المستفاد من الموصول (ما). والآية في الوقت ذاته تؤكد على شراكة النوع البشري فيما خلق لأجله ﴿خَلَقَ لَكُم﴾ بلا طمع ولا جشع، بل بعدالة اجتماعية تضمن للجميع الحد الضروري، وبعدها يكون التفاوت مقبولاً بعد تجاوز الحد الضروري إذا شرفت الغايات وسلمت الوسائل.

ويؤكد المفسرون على أن المنفعة المفهومة من قوله: ﴿لَكُم﴾ تشمل المنفعة الدينية والدنيوية. يقول العلامة أبو السعود في تفسيره لهذه الآية: أي: خلق لأجلكم جميعَ ما في الأرض من الموجودات لتنتفعوا بها في أمور دنياكم بالذات أو بالواسطة، وأمورِ دينكم بالاستدلال بها على شؤون الصانع تعالى شأنُه، والاستشهادِ بكل واحدٍ منها على ما يلائمُه من لذّات الآخرَة وآلامِها، وما يعمُّ جميعَ ما في الأرض»[1].

لذلك فهذه النصوص القرآنية صريحة الدلالة على أن موارد الثروة كافية لإشباع مطالب الإنسان، فإذا بقيت مطالب الإنسان غير مشبعة فإنه ينصرف القصور إلى سلوك الإنسان وليس إلى الموارد طالما نحن مؤمنون بهذه الآيات وبدلالتها. والله تعالى قد بث في الكون موارد متعددة بعضها لم يكتشف وما يزال مكنوناً في الأرض وهكذا فالموارد متجددة ومستمرة[2]. ذلك أن الوفرة هي مشكلة في حد ذاتها فهي تدعو الإنسان إلى الطغيان كما في قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ۝٧﴾ [العلق: ٦ - ٧]، والطغيان: مجاوزة الحد في العصيان، وهذا الطغيان يدعو صاحبه إلى تجاوز الحد في جمع المال أو استغلاله أو استثماره في طريق محرم أو إنفاقه

(١) إرشاد العقل السليم لأبي السعود (١/١٠٠)، وينظر: تفسير الفخر الرازي (١/٤٢٣).

(٢) انظر: الإسلام والتنمية الاقتصادية، د. شوقي دنيا ص٥٧.

بإسراف أو تبذير يؤدي إلى هدر الموارد الاقتصادية وضياعها في حق الأفراد والجماعات(١).

مناقشة القول الثاني: من أضاف إلى الوفرة المطلقة والعطاء الوافر من الله ﷻ، رأى ضرورة السعي من جانب الإنسان، من أجل الحصول على احتياجاته من تلك الموارد جعل الوفرة مشروطة بالعمل. وهو ما يسمى بمبدأ الوفرة المشروطة.

ويرى أصحاب هذا الرأي(٢): إن ضمان الله سبحانه وتعالى لأرزاق العباد من المسلمات الأساسية في الدين الإسلامي بل هي من دعائم الإيمان لكن هذا الضمان للعيش وتلك الوفرة في الرزق لا يكونان لقاعد عن العمل أو متقاعس عن الكسب، بل يجب على الإنسان أن يعمل ويجد في طلب الرزق ليحصل على وسائل إشباع حاجاته، لأن القاعدة الإيمانية تقول بأن العمل من الإنسان والمنة والعطاء من الله ﷻ، فإن من مبادئ الإيمان أن الله سبحانه وتعالى قد خلق خلقه، وخلق لهم رزقهم وكل ما يحتاجون إليه، ولكن شريطة أن يبذلوا الجهد اللازم في سبيل الحصول على هذا الرزق. وتتضح الوفرة المشروطة ببذل الجهد وأداء العمل من جانب الإنسان ومن الأدلة على ذلك:

١ ـ قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ ﴿١٥﴾﴾ [الملك: ١٥]، فالتكليف في الآية يوجه الإنسان إلى أمرين:

الأول: وهو السعي والمشي في الأرض بقوله تعالى: (في مناكبها)

(١) انظر: تفسير القرطبي (١٢٣/٢٠).

(٢) انظر: الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الجزئي، د. عبدالمنعم عفر (٢٠/٣)، دار البيان العربي، ١٩٨٥.



الثاني: وهو الأمل من رزق الله الذي جعله فيها، وذلك بقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ ﴿١٥﴾﴾، فتنفيذ الإنسان للأمر الأول شرط لحدوث الأمر الثاني وتحقيقه، إذ لا أكل بدون مشي أو سعي، لأنه لا يعقل أن ينال طيبات الله كسلان، أو أن يحصل على الرزق قاعد عن العمل، ففيها الدعوة إلى العمل والسعي والقيام بالأنشطة الاقتصادية النافعة التي تحقق للإنسان العزة والكرامة، ولأن فيها تحقيق المعاش وكسب المنافع المادية التي راعاها الإسلام في الإنسان كجزء من فطرته، وبالمقابل نهاه عن الكسب الخبيث كالربا والقمار والميسر حيث قال تعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰا۟﴾ [البقرة: ٢٧٥]، لذا يرى أصحاب هذا الرأي أن الندرة تنتفي بالجد والعمل، ومن الأدلة على ذلك:

٢ ـ قوله تعالى: ﴿۞ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا ۚ كُلٌّ فِى كِتَـٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٦﴾﴾ [هود: ٦]، هذه الآية وحدها كافية في القطع بأن رزق الله مضمون لكل متحرك على الأرض بل في الأرض؛ فضلاً من الله ـ تعالى ـ ألزم به نفسه حتى إنه ساقه مساق الواجبات عليه مع أنه ـ سبحانه ـ لا يجب عليه شيء فقال: ﴿عَلَى ٱللَّهِ﴾ ولتأكيد هذا المعنى قال سبحانه: ﴿فِى ٱلْأَرْضِ﴾ ليشمل هذا ما نعرفه مما يدب على الأرض وما يستقر في داخلها مما لا نعرفه ولا يعلمه إلا الله، قال ابن كثير: أخبر تعالى أنه متكفل بأرزاق المخلوقات، من سائر دواب الأرض، صغيرها وكبيرها، بحريها، وبريها[1] ولذلك قال بعدها: ﴿وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا﴾، فهذه المعاني العظيمة التي يكتسبها المؤمن بإيمانه هي التي تساعده على تخطي عقبة الشره المادي والطمع فيما في أيدي الآخرين وتدفع به نحو مساعدتهم ليس فقط بما ألزمه به الإسلام وفرضه عليه كالزكاة، ولكن صدقات التطوع تشق طريقها في المجتمع المسلم ممثلة في المشاريع

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٤/٣٠٥)، تفسير السعدي ص٣٧٧.

الخيرية والتبرعات العينية والأوقاف ونحو ذلك، ولا إخال مجتمعاً آخر يُقبِل فيه الأثرياء على الفقراء كما يوجد في مجتمع الإسلام، ولا أتصور أن كلمة «تبرُّع» تُذكر في مجتمع كما تُذكر في المجتمع المسلم. وليس ذلك إلا لأن المسلم يثق في أن الذي رزقه هو الله، وأن رزقه هذا فيه حق لغيره ينبغي إخراجه، وأن هذه الحياة الدنيا كلها بنعيمها ما هي إلا قنطرة للآخرة. وهناك حالة خاصة من حالات الوفرة في مفهوم الإسلام، وهي دعوة أبينا إبراهيم عليه السلام حيث قال: ﴿رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسۡكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيۡرِ ذِي زَرۡعٍ عِندَ بَيۡتِكَ ٱلۡمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱجۡعَلۡ أَفۡـِٔدَةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهۡوِيٓ إِلَيۡهِمۡ وَٱرۡزُقۡهُم مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمۡ يَشۡكُرُونَ ٣٧﴾ [إبراهيم: ٣٧]، قال ابن كثير: فاجعل لهم ثماراً يأكلونها. وقد استجاب الله ذلك، كما قال: ﴿أَوَلَمۡ نُمَكِّن لَّهُمۡ حَرَمًا ءَامِنٗا يُجۡبَىٰٓ إِلَيۡهِ ثَمَرَٰتُ كُلِّ شَيۡءٖ رِّزۡقٗا مِّن لَّدُنَّا وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ [القصص: ٥٧]، وهذا من لطفه تعالى وكرمه ورحمته وبركته: أنه ليس في البلد الحرام مكة شجرة مثمرة، وهي تجبى إليها ثمرات، ما حولها، استجابة لخليله إبراهيم، عليه الصلاة والسلام ثم فضله في وجود أصناف الثمار فيه على كل ريف، وعلى أخصب البلاد وأكثرها ثماراً، وفي أي بلد من بلاد الشرق والغرب[1]. وقال السعدي: فأجاب الله دعاءه، فصار يجبي إليه ثمرات كل شيء، فإنك ترى مكة المشرفة كل وقت والثمار فيها متوفرة والأرزاق تتوالى إليها من كل جانب[2].

وقوله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا طَٰٓئِرٖ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمۡثَالُكُم﴾ [الأنعام: ٣٨]، وقوله تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآۗ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَظَلُومٞ كَفَّارٞ﴾ [إبراهيم: ٣٤]، وقوله تعالى: ﴿۞وَلَقَدۡ كَرَّمۡنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلۡنَٰهُمۡ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ وَرَزَقۡنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلۡنَٰهُمۡ عَلَىٰ كَثِيرٖ مِّمَّنۡ خَلَقۡنَا تَفۡضِيلٗا ٧٠﴾ [الإسراء: ٧٠]، وقوله تعالى: ﴿۞وَلَوۡ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزۡقَ

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٤/٥١٤).

(٢) انظر: تفسير السعدي ص٤٢٧.



لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرٌۢ بَصِيرٌ ﴿٢٧﴾﴾ [الشورى: ٢٧].

أما موقف القرآن الكريم من هذه القضية (الندرة الاقتصادية) فقد أوجد لها الحلول منذ الزمن البعيد ومن هذه الحلول:

١ ـ وجه الإنسان إلى الثروة المائية بكل ما في البحر من معادن وحيوانات قال تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْبَحْرَانِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَآئِغٌ شَرَابُهُۥ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ ۖ وَمِن كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا ۖ وَتَرَى ٱلْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ لِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١٢﴾﴾ [فاطر: ١٢]، وقوله تعالى: ﴿۞ ٱللَّهُ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَكُمُ ٱلْبَحْرَ لِتَجْرِىَ ٱلْفُلْكُ فِيهِ بِأَمْرِهِۦ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١٢﴾﴾ [الجاثية: ١٢]، فالقرآن يوجه الفكر الإنساني خاصة الفكر الإسلامي إلى الاستفادة من البحر في حل الندرة الاقتصادية التأسيسي عليها بقاء عيش الإنسان في الأرض.

٢ ـ حث على عمارة الأرض وأرشد المسلمين إلى معالجة اقتصادهم عن طريق إضافة أرض جديدة صالحة للإنتاج. قانون التوسط في الإنفاق فقد أباح الله الأكل والشرب ولكن بقانون: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ [الأعراف: ٣١]، وجعل التبذير علامة تتبعه للشياطين ﴿إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُوٓا۟ إِخْوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِ ۖ وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورًا ﴿٢٧﴾﴾ [الإسراء: ٢٧]، وجعل الاعتدال من صفات المؤمنين المتقين: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُوا۟ لَمْ يُسْرِفُوا۟ وَلَمْ يَقْتُرُوا۟ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا ﴿٦٧﴾﴾ [الفرقان: ٦٧]، ثم أمر الفرد المسلم أن يكون معتدلاً في كل أحواله: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴿٢٩﴾﴾ [الإسراء: ٢٩] وذلك التشريع له أثره في حل الندرة الاقتصادية إذ رفاهية الإنسان خاضعة إلى الإنتاج والإتقان معاً، فكثرة الإنفاق مع الإنتاج لا تحقق الرفاهية، واقتران الإنفاق مع اعتدال الإنتاج يحقق الرفاهية لأن كل فرد سيجد ما يحتاجه دون جهد، وبذلك تبرز قيمة من قيم الاقتصاد الإسلامي وهي القضاء على الندرة الاقتصادية بكثرة الإنتاج واتزان الإنفاق.

هناك إشارة هامة في القرآن الكريم توضح وتبين أن ما يسمى اليوم في علم الاقتصاد بالندرة النسبية للموارد أو المشكلة الاقتصادية هي ليست من صلب ديننا وعقيدتنا وإن كانت كذلك فلها توضيح مختلف وبيان خاص في الإسلام العظيم لأن الله سبحانه وتعالى خلق الخلق وأنزل لهم أرزاقهم التي تكفيهم إلى يوم القيامة حيث يقول تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾ وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ كَلَمْحٍۭ بِٱلْبَصَرِ ﴿٥٠﴾﴾ [القمر: ٤٩ - ٥٠]، وقال تعالى: ﴿۞ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴿٧٠﴾﴾ [الإسراء: ٧٠]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴿١٠﴾﴾ [الأعراف: ١٠]، وقال تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِىَ وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْزُونٍ ﴿١٩﴾ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴿٢٠﴾ وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ ﴿٢١﴾ وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ فَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَسْقَيْنَٰكُمُوهُ وَمَآ أَنتُمْ لَهُۥ بِخَٰزِنِينَ ﴿٢٢﴾﴾ [الحجر: ١٩ - ٢٢]، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [البقرة: ٣٠]، أقول: إذا انطلقنا من هذه الآيات، وأمثالها فإننا نصل إلى مسلمة مفادها، أن الأرض وما فيها سخرها الله للإنسان، والكميات الموجودة في الأرض من أي مورد طبيعي، هي كمبات مقدرة وليست عشوائية، وقد راعى الله فيها حاجات الحياة الإنسانية الكريمة، التي يرتضيها لعباده، خلال فترة وجودهم المقدرة في الأرض. والتناقض الذي يمكن أن ينشأ بين الرغبات الإنسانية، وكميات الموارد الطبيعية المتوافرة، سيكون مصدره الوحيد هو سوء تصرف الإنسان، وانحرافه عن أنماط الإنتاج والاستهلاك التي شرعها له، وسيكون علاجه الوحيد هو تصحيح هذه الانحرافات، وإذن لا ندرة في الموارد بل هي كثيرة وكافية لكل مخلوقات الله من أنس وطير ودابة، فما من دابة على الأرض ولا في السماء إلا على الله رزقها ولكن أكثر الناس لا يعلمون.



وما قرره اللهِ تعالى في القرآن الكريم من أن أرزاق الأرض مقدرة على عدد البشر، وأن خيراته سبحانه تكفيهم مهما بلغت كثرتهم؛ يبطل نظرية الرأسمالية المتسلطة، وملخصها: أن ما في الأرض من موارد لن يكفي البشر، ولا بد من التخلص من بعضهم ليعيش البعض الآخر، فكانت الحروب تُفتعل في دول العالم الثالث لأجل ذلك، فتنهب ثرواتهم، وتستعمر بلدانهم، ويقتل بشرهم، وتجوع أسرهم؛ لضمان رفاهية الدول الرأسمالية وشعوبها، وهذا الظلم العظيم كان مبناه على هذه النظرية الباطلة، وكان فيه معارضة لسنة الله تعالى الثابتة في أخذ الظالمين.

ومن العجيب أن هذا الفكر المنحرف، وتلك النظرية الخبيثة عارض بها كثير من المسلمين سنن الله تعالى، فغرتهم قوة الرأسماليين، وبنوا اقتصادهم على وفق منهجه الفاسد، وظهرت نتائج ذلك للعيان، ويُخشى من أزمة جارفة لا تبقي ولا تذر، وصدق الله تعالى، وصدق رسوله ﷺ، وكذب الرأسماليون ونظرياتهم: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطًا ﴿١٢٦﴾﴾ [النساء: ١٢٦].

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

وبعد: فيمكن إيجاز أهم ما توصلت إليه من نتائج فيما يلي:

١ ـ التفسير الموضوعي يشكل عاملاً مهماً في تأصيل مشكلات المسلمين المعاصرة على أساس القرآن الكريم سواء أكان التأصيل في مجال العلوم الاجتماعية أم العلوم الاقتصادية أم العلوم السياسية إلى غير ذلك من مجالات الواقع البشرية.

٢ ـ إن تجدد حاجة البشرية، وبروز أفكار جديدة على الساحة الإنسانية وانفتاح ميادين للنظريات العلمية الحديثة لا يمكن تغطيتها ولا رؤية الحلول لها إلا باللجوء إلى التفسير الموضوعي للقرآن الكريم. إذ عندما نجابه بنظرة جديدة أو علم مستحدث فإننا لا نقدر على تحديد الموقف من هذا العلم وتلك النظرية وحل المشكلة القائمة، وبيان بطلان مذهب إلا عن طريق تتبع آيات القرآن، ومحاولة استنباط ما يجب نحو كل أولئك.

٣ ـ يؤكّد الباحث أنّ الكفر بالله والبخل من أسباب زوال النعم ودمار الاقتصاد وهذه الحقيقة أكدها القرآن الكريم في آيات كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الأعراف: ٩٦]، وقوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ ﴿١١٢﴾﴾ [النحل: ١١٢].



٤ ـ القرآن نبه المؤمنين على أهمية الاعتدال في الإنفاق والتحذير من الإسراف والترف، فأوصاهم بالاعتدال في إنفاق المال وحذرهم من الإسراف والتبذير مشبهاً المبذر بالشيطان فقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُوٓاْ إِخْوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِ ۖ وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورًا ﴿٢٧﴾﴾ [الإسراء: ٢٧]، وبيَّن القرآن أن الترف آفة تؤدي إلى انتشار الفساد في الأرض فقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ نُمَكِّن لَّهُمْ حَرَمًا ءَامِنًا يُجْبَىٰٓ إِلَيْهِ ثَمَرَٰتُ كُلِّ شَىْءٍ رِّزْقًا مِّن لَّدُنَّا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٥٧﴾ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍۭ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ۖ﴾ [القصص: ٥٧ ـ ٥٨].

أهم التوصيات:

١ ـ يدعو الباحث إلى ضرورة تطبيق الاقتصاد الإسلامي في العالم أجمع وفي العالم الإسلامي خاصّة لعلاج مشكلة الندرة بدل الاتجاه نحو النظريات الرأسمالية التي زادت المشكلات الاقتصادية تفاقماً، لأنّ الاقتصاد الإسلامي هو الأقدر والأنجح في حلّ مشكلة الندرة الاقتصادية.

٢ ـ يجدر بأبناء المجتمع المسلم الاتجاه نحو الاستغلال الأمثل للموارد والطاقات التي حباها الله لنا على هذه الأرض وعدم إهمالها والتقاعس في استثمارها.

٣ ـ على عاتق الدّولة مسؤولية تحفيز الاستثمار ودفع الأفراد نحو استثمار الموارد الطبيعية والعمل بها وذلك بإحياء الأراضي وعمارتها وإقطاعها للأفراد وتمليكها لهم تحفيزاً على القيام باستغلالها.

٤ ـ يدعو الباحث إلى تشجيع العمل المثمر والإنتاج الصّناعي والأخذ بالوسائل العلمية الحديثة التي تساعد علي الإنتاج من أجل توفير الأمن الغذائي وسدّ حاجات المجتمع الإسلامي من السلع الغذائية الضرورية والاستغناء عن الدّول الأجنبية.

وختاماً أقول: ما كان من توفيق وسداد في هذا البحث فهو بتوفيق الله، وما كان من سهو وخطأ فهو من طبيعة عمل الإنسان، وما كان فيه من زلل وشطط فمرده إلى الشيطان الرجيم والله ورسوله منه بريئان.